جوانب من
التاريخ العمراني والاجتماعي والاقتصادي
في غزة
١٢٧٣ ـ ١٢٧٧ / ١٨٥٧ ـ ١٨٦١
من خلال الوثائق الشرعية

د. عبد الكريم رافق

كلية الاداب ـ جامعة دمشق

مازالت جوانب هامة من التاريخ الحضاري للاقطار العربية ، في مختلف عصورها ، مهملة الى حد كبير في الكتابات العربية . وقد اهتم الباحثون ، والى حد كبير في العقود الاخيرة ، بعدد من الجوانب العمرانية والاجتماعية والاقتصادية العربية ، امتدادا لاهتمامهم بهذه الجوانب في بلادهم ، وظهرت لهم دراسات معمقة حينا ، وسطحية حينا اخر ، في هذا المجال .

وغني عن القول ان التاريخ السياسي ، الذي انصب عليه اهتمام معظم المؤرخين العرب ، من الاهمية بمكان ، لانه يعطي ، حين يكتب بشكل متفهم ومتتبع للتيارات العميقة التي تنتظم الاحداث ، الخلفية التي تساعد على فهم النواحي الحضارية المختلفة . ولكل قوم طريقة عمرانهم ، وأساليب حياتهم الاجتماعية والاقتصادية ، وبالرغم من شمولية الكثير من النواحي الحضارية وعالميتها، فان الصفات الخاصة تبقى اساسية ، لانها هي التي تتفاعل مع المؤثرات الخارجية ، وينتج عنها مزيج معين ، يبرز ما هو عام وما هو خاص . لذلك ، والامة العربية تتعرض لتبدلات وتحديات حضارية جذرية ، على اكثر من صعيد ، يجدر بنا توجيه الاهتمام الكافي الى الاصيل في تراثنا لتبين المميزات الخاصة به .

(*) هذه الدراسة مبنية على سجل وحيد يعود لمحكمة غزة في الفترة موضوع البحث ، محفوظ في مديرية الوثائق التاريخية بدمشق ، ويتألف من ٤٥٩ صفحة من القطع الكبير ، ويضم حوالي ٣٧٤٥ وثيقة . وتسهيلا للبحث فقد أشرنا، حيثدعت الحاجة ، الى الرموز المتعارف عليها للاشهر القمرية في التاريخ الهجري ،وما يقابلها في التاريخ الميلادي .

وبحثنا عن غزة اسهام بسيط في هذا النوع من الدراسات ، هدفه الكشف عن بعض الميزات العمرانية والاجتماعية والاقتصادية لمدينة هامة ،وثغر هام ، في فلسطين، في فترة تعرضت فيها المنطقة بكاملها لمحاولات عثمانية فاشلة في الاصلاح ، ولمطامع الاستعمار والصهيونية .

★ ★ ★

وقد اعد هذا البحث عن غزة بمناسبة المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام ، الذي انعقد في الجامعة الاردنية بعمان في الفترة ما بين ٤ـ٩ جمادى الثانية ١٤٠٠هـ/١٩ـ٢٤ نيسان ١٩٨٠ م وتركزت ابحاثه حول فلسطين عبر التاريخ . وقد راينا ، حرصا على تقديم هذا البحث لقراء مجلة (دراسات تاريخية) ، ان نختصر بعض الهوامش والتحقيقات ليسهل استيعابه في صفحات المجلة . ويمكن العودة النص الاصلي للاطلاع على الهوامش والمصادر المختلفة .

★ ★ ★

١ ـ مقدمة :

لعبت غزة دورا هاما ابان الحكم العثماني . وكانت ، في معظم الاوقات ، صنجقا ، أو لواء ، في ولاية الشام . والحقت ، لفترة قصيرة ، بولاية صيدا ، وكذلك بمتصرفية ، ثم ولاية ، القدس ، كما في الفترة التي نحن بصدد دراستها .

واشتهرت في غزة ، في النصف الثاني من القرن السادس عشر وأوائل السابع عشر ، أسرة الأمير مصطفى ابي شاهين ، التي برز منها ابناه بهرام ورضوان . واشتهر كذلك ابن هذا الاخير ، احمد ، الذي توفي في ١٦٠٦/١٠/١٥ . وعين هؤلاء الامراء حكاماً على صنجق غزة ، وشغل بعضهم حكم ولاية اليمن ومصر ، كما عهد اليهم بامارة الحج الشامي ، لسنوات عديدة . واشتهر من مماليك هذه الاسرة الامير فروخ بن عبد الله ، الذي حكم صنجقي نابلس والقدس ، وعين اميرا للحج الشامي، في الربع الاول من القرن السابع عشر(١) .

وبرز من أبناء غزة ، في القرن الثامن عشر ، حسين باشا ابن مكي ، الذي عين صنجقاً عليها ، وكانت تابعة لولاية الشام ، ثم نقل والياً على دمشق في عام ١٧٥٧ ، خلفا لاسعد باشا العظم(٢) ، واعتبره الاخباري الدمشقي المعاصر ، ميخائيل بريك ،

« من ثاني طائفة من أولاد العرب الذين صاروا وزراء في بلادنا »(٣) . وكانت الطائفة الاولى آل العظم(٤) .

واشتهرت غزة بمرور قافلة الحج الشامي فيها ، في بعض الاحيان ، اثناء عودتها من الحجاز ، لتحاشي هجمات البدو ، او لانقاذ ما يمكن انقاذه ، في اعقاب هذه الهجمات . وعرف الطريق الذي سلكته القافلة ، عبر غزة ، بالطريق الغزاوي ، تمييزا له عن الطريق الرئيسي ، المعروف بالطريق السلطاني(٥) . وذكر ان من اراد اللحاق من الحجاج الشاميين بقافلة الحج المصري ، التي كانت تمر بالعقبة ، كان يمر بغزة في طريقه الى العقبة(٦) . وافادت غزة كذلك من وقوعها على الطريق التجاري ، الذي يربط بين بلاد الشام ومصر .

ويتبين من وثائق محكمة غزة الشرعية ان غزة كانت ، في فترة دراستنا ، صنجقاً ، أو لواء ، حكمه قائمقام ، لقب بالافندي ، والحق بالقدس ، التي كانت آنذاك ، كما يبدو ، ولاية قائمة بذاتها . وكان والي القدس ، في عام ١٢٧٣/١٨٥٦ — ١٨٥٧ ، اسماعيل كامل باشا ، الذي وصف بأنه متصرف الالوية . وأشار الى امر صدر عنه بانه سطر « من ديوان متصرفيتنا ايالت قدس شريف ونابلس وغزة»(٧) . ويبدو انه خلفه في ولاية القدس مصطفى باشا ثريا ، الذي وصف في أمر أصدره الى قائمقام غزة ، في٢٨ محرم ١٢٧٤/ (١٨ ايلول ١٨٥٧) ، بانه « متصرف القدس الشريف »(٨) . كما وصف في الاوامر اللاحقة التي اصدرها الى قائمقام غزة وكبار موظفيها بانه « والي الالوية » ، وان امره صادر من « ديوان الوية القدس الشريف وملحقاتها » .

وقد شغل قائمقامية غزة في فترة دراستنا هذه كل من مصطفى بك السعيد ، الذي عزل بموجب الأمر الذي أبلغه والي القدس ، مصطفى باشا ثريا ، الى المسؤولين في غزة ، بتاريخ ٢٨ محرم ١٢٧٤/(١٨ ايلول ١٨٥٧) ، وعين مكانه سالم افندي . ثم عزل هذا القائمقام ، وخلفه في حكم غزة عثمان افندي القاسم ، كما جاء في الامر المؤرخ في ١٧ ربيع الثاني ١٢٧٤/(١٥ كانون الاول ١٨٥٧) ، الذي ابلغه مصطفى باشا ثريا الى المسؤولين في غزة . وفي أمر لاحق من مصطفى باشا ثريا ، مؤرخ في ١٩ شوال ١٢٧٤/(٢ حزيران ١٨٥٨) ، الى المسؤولين في غزة ، ابلغهم انهاء قائمقامية عثمان افندي القاسم في غزة ، وتوجيه هذا المنصب الى مصطفى بك السعيد(٢) .

واقام القائمقام في سراي غزة ، وتقع في الجانب الشرقي منها ، في مكان غير بعيد عن الجامع الكبير(٩) . وجاء في أوامر تعيينه ذكر المسؤوليات المترتبة عليه ،

مثل مطابقة اعماله للشريعة والقانون ، وتحصيل اموال الميري من محلاتها باوقاتها ، وتوريدها الى الخزينة . ولعل المقصود بالخزينة هنا خزينة غزة التي اشارت اليها الوثائق . وحثت الاوامر القائمقام على الاهتمام بكافة السكان في غزة وخارجها ، وتأمين الأمن في الطرق .

وجاء تسلسل المسؤولين في غزة ، كما ورد ذلك في مطلع الأوامر الصادرة اليهم من قبل والي القدس ، وفق الترتيب التالي : قائمقام غزة ، وهو المعني الاول بتنفيذ الامر ، ثم نائب الشريعة حالا افندي ، اي القاضي الحنفي (ولم يذكر اسمه الا اذا كان الامر موجها اليه) . ومفتي افندي بها حالا ، وقائمقام نقيب السادة الاشراف بها حالا ، ثم اعضاء المجلس بها حالا . ولا نعرف شيئا عن تركيب هذا المجلس أو صلاحياته . وأشارت الأوامر ، بعد ذلك ، الى اصحاب الالقاب التالية ، او بعضهم « وجوه البلدة ، مختارين المحلات ، مشايخ الحارات ، ارباب التكلم بوجه العموم ، ومفاخر القبايل والعشاير شيوخ مشايخ عربان الصف القبلي والشمالي ومشايخ العربان ومشايخ واختيارية قرايا بلاد غزة بوجه العموم » .

وقد عين قاضي غزة الحنفي ، الذي اشير اليه ، عادة ، بنائب الشريعة في غزة ، واحيانا بخليفة الحكم الحنفي بمدينة غزة ، من قبل قاضي القدس ، الذي وصف بأنه مثلا (مشتقة من مولى ، اي سيد) افندي الديار القدسية ، وذكر في قرار تعيين قاضي غزة انه نصب نائبا شرعيا بغزة هاشم ومجدل عسقلان . وكان والي القدس يؤكد تعيين القاضي بتوجيه أمر من قبله الى قائمقام غزة ، والى القاضي المعين ، والمفتي ، ونقيب الاشراف ، وأعضاء المجلس ، ووجوه البلدة ، وارباب التكلم بوجه عام ، يعلمهم فيه بتعيين القاضي الجديد وعزل سلفه ، ويوصيهم بأن يكون القاضي الجديد مرفوع المقام بينهم . ويهيب بالقاضي الجديد ان يتعاطى الاحكام على قاعدة ابي حنيفة وبتقوى الله .

واشير ، عادة ، في أمر تعيين قاضي غزة الى مهامه الرئيسة التي خوله اياها قاضي القدس ، ومنها « مباشرة وتعاطي فصل الاحكام بين الاهالي ، وختم الصكوك الشرعية والسندات المرعية ، وتحرير التركات الغير جسيمة وتقسيمها بين مستحقيها ، ونصب الاوصياء والنظار من اهل الدين والصلاح ، وتزويج من لا ولي له من الصغار ، وانابة من شاء عند الحاجة(١٠) . وابلغ القاضي ، وغيره من كبار الموظفين ، بالتوجيهات الجديدة حين صدورها . ومما أبلغه ، مثلا ، ضرورة تطبيق المساواة العادلة بين السكان ، على اختلاف مللهم ومذاهبهم ، وذلك في اعقاب صدور خط شريف همايون في ١٨ شباط ١٨٥٦ ، الذي أقر المساواة بين السكان .

وابلغ القاضي ايضا ضرورة التأكد ، في عمليات شراء العقارات ، من هوية المشترين وجنسياتهم ، ومن صفة العقار ، ان كان ملكا ام وقفا . ومن صلاحيته (اي القاضي) النظر في امر العقار ،من حيث تبعيته لدائرته ام لدائرة قاض آخر ، وذلك في اعقاب صدور قانون الاراضي العثماني في عام ١٨٥٨ .

وشغل منصب القضاء في غزة ومجدل عسقلان ، في فترة دراستنا ، ثلاثة قضاة هم : مصطفى افندي ، وعلمي زاده السيد مصطفى وفا افندي (أي السيد مصطفى وفا افندي ابن علمي) ، الذي عين بموجب مراسلة من قبل والي القدس بتاريخ الاول من ربيع الاول ١٢٧٤/(٢٠ تشرين الاول ١٨٥٧) ، ثم عزل في الاول من ذي الحجة ١٢٧٦/(٢٠ حزيران ١٨٦٠) ، وخلفه صلاحي زاده السيد عبد الغني افندي .

ولا نعلم فيما اذا كانت الدولة قد اعتمدت في غزة ، او قام فيها ، في الواقع ، قضاة من المذاهب الاخرى . ووردت معلومات في الوثائق الشرعية عن ممارسة المفتي الشافعي في غزة ، واسمه محمد نجيب افندي النخال ، عملية الافتاء ، الى جانب المفتي الحنفي . ولكن المفتي الحنفي بقي متمزا ، واشير اليه بانه مفتي غزة . وشغل هذا المنصب ، في فترة دراستنا ، السيد الحاج احمد محي الدين عبد الحي الحسيني . وكان نقيب الاشراف في غزة السيد صالح افندي عبد الحي الحسيني ، ولعله من اقرباء المفتي الحنفي . ولم يرد ، في الوثائق ، ما يشير الى هوية السلطات التي عينت كلا من المفتي الحنفي والمفتي الشافعي ونقيب الاشراف في غزة .

وضم لواء ، او صنجق ، او قضاء غزة ، عددا كبيرا من القرى ، تراس كلا منها شيخ عرف بشيخ القرية . وذكرت الوثائق الشرعية ، في فترة دراستنا هذه ، القرى التالية (١١): برير ، البطاني الغربي ،بعلين ، بيت جرجا ،بيت حانون ، بيت داراس (ذكرها العارف ، ص ١٩٧ ، بيت دراس)(١٢) ، بيت طيما ، بيت لاهيا ، تل الترمس . جباليا ، الجسير ، جلين ، جولس ، الجية ، حتا ، الحديثة ، حمامة ، حميل الخيل (ذكر العارف ص ١٩٧ قرية حميل ، ولعلها نفسها) ، خان يونس ، دمرة ، الدوالية ، الدوايمة ، دورة ، الدير ، دير البلح ، دير سنيد (ذكرها العارف ، ص ١٩٧ ، دير اسنيد) ، ذكريا ، زرنوقة ، سدود (ولعلها اسدود) سنمسم ، سوافير عودة ، سوافير المسالقة ، الشيخ مؤنس ، صامة (او حامة) ، عبسان ، عجور ، عراق المنشية ، الفالوجة ، القبيبة الغربية ،

القبيبة (وردت أيضا القبية) ، القسطينة ؛ التينة (وردت أيضا التينة)) المسمية ، معربيا ، المغـــار ، ثعلبا ، هربيا ، يبنـــا ، وكرين البردان . وبدهي ان هذه القرى لا تشمل جميع قرى لواء غزة .

* * *

٢ ـ مظاهر عمرانيـــة :

ميزت الوثائق الشرعية ، في تحديد مواقع المحلات والخطوط ، ومن خلالها مواقع العقارات ، في غزة ، بين داخل مدينة غزة وظاهرها . ومثل هذا التمييز ، بين داخل المدينة وظاهرها ، يقوم، عادة ، كما في دمشق مثلا : بالاستناد الى سور المدينة . ولم تشر وثائق غزة ، في فترة دراستنا ، الى وجود مثل هذا السور . ولاحظ كتاب (بيديكر)(١٣) ، في حوالي عام ١٨٩٠ ، زوال وجود السور ، كذلك زوال وجود بوابات المدينة . وهناك اشارة(١٤) الى وجود السور قبل ذلك ، والى ان البقية الباقية منه قد تهدمت ابان هجوم نابليون بونابرت . ولم يتبق منه الا بقايا قليلة ، بجوار مدرسة الفلاح الاسلامية(١٥) . وربما كانت تسمية داخل غزة وظاهرها تعود الى زمن وجود السور . ومهما يكن ، فالامر الثابت ان وثائق غزة الشرعية اشارت الى هذا التقسيم ، وان داخل غزة ضم سبع محلات ، وما عداها عرف بظاهر غزة .

ولم يتجاوز ظاهر مدينة غزة حدود اراضيها المباشرة ، التي توقفت عنـــد حدود اراضي القرى المجاورة لها . وتألفت الاراضي ظاهر مدينة غزة ، والتي اشير اليها بارض غزة ، من بساتين ، وحواكير ، كانت بجوار غـــزة المباشر ، كما في داخلها ،ومن كروم وموارس (جمع مارس ، وهي الارض الزراعية) . ومن جملة ما وجد في ظاهر غزة سوق الحمير .

ومن النقاط المشهورة ، ظاهر غزة ، ما اسمته وثائق غـــزة الشرعية بجبـــل المنطار . واشير اليه كذلك بتل المنطار ، وكان على ارتفاع ثلاثة وثلاثين مترا عـــن سطح البحر ، ويقع الى الجنوب الشرقي من غزة ، على مسافة خمس عشرة دقيقة منها ، كما قدرت في حوالي عام ١٨٩٠ . وفيه عدد من القبور ، واختلف المسلمون والمسيحيون حول تسميته ونسبته اليهم(١٦) . ولا ندري اذا كان المنطار هذا هو نفسه الذي اعطى اسمه الى ضريبة (منطقبة) عرفت بضريبة ولي الله تعالى الشيخ ابو علي المنطار ،وكانت ظاهر غزة ، من الجهة الشرقية .

وتالف داخل غزة ، في فترة دراستنا ، من عدد من المحلات (مفردها محلة) ، وربما عادلت الاحياء في التعبير الدمشقي وغيره آنذاك . وورد في وثائق غزة الشرعية استخدام كلمة « حارة » ، ولكن بمعنى مرتبك ، فمرة قصد بها محلة ، ومرة سمي بها زقاق . وقسمت كل محلة الى خطوط (مفردها خط) ، وهي ما يعادل الشارع الرئيسي . وكلمة « خط » مقتبسة من مصر ، حيث استخدمت للدلالة على الشارع(١٧) . واستخدمت وثائق غزة الشرعية كلمة « شارع » بشكل ضئيل ، وبصورة مرتبكة ، فمرة استخدمتها للدلالة على « خط » ، كما ورد في العبارة التالية، حول موقع دكان صباغة : « داخل غزة بمحلة السجاعية بشارع الاسكافية » وهذا الشارع اشارت اليه الوثائق باستمرار تقريبا ، بخط الاسكافية . ووردت كلمة « شارع » بمعنى التفرع من خط ، كما في العبارة التالية : « الدار الكاينة داخل غزة بمحلة السجاعية بخط الجديدة شارع الواوية » . ويبدو ان « شارع » هنا اطلق على مسار سالك ، أي نافذ ، وربما يوازي ، في ذلك ، تعبير « الطريق السالك » الذي استخدمته الوثائق الشرعية ، باستمرار تقريبا ، حين تحديد جهات عقار ما ، ويقع فيه ، عادة ، باب العقار . ومن تفرعات الخط والطريق السالك الزقاق ، ويفترض انه ضيق وقصير ، وكان ، عادة ، غير نافذ ، وفتحت عليه ابواب الدور . ولم ترد في وثائق غزة كلمة « الدخلة » ، التي استخدمت في دمشق آنذاك لتدل على تفرع اصغر من الزقاق ، وكانت غير سالكة .

ومن الطريف ان الامر الذي وجهه والي القدس الى قائمقام غزة وكبار موظفيها واصحاب النفوذ فيها ، بتاريخ ١٥ ذي الحجة ١٢٧٤/(٢٧ تموز ١٨٥٨) ، قد ذكر « مختارين المحلات ومشايخ الحارات » . ويبدو ان هذه العبارة هي مجرد اصطلاح ، استخدم في الاوامر الادارية ، بصورة عامة ، و لاينطبق على لواء غزة ، لأن الوثائق الشرعية فيها لم تشر الى الحارات ، وانما الى الخطوط ، الا اذا كان القصد من المحلات ، في الامر ، الاشارة الى الخطوط ، التي لم يكن لفظها مستعملا في غير لواء غزة .

ومما تجدر ملاحظته أن بعض القرى ، على الاقل ، المحيطة بغزة ، قد حذت حذوها في تسمية الشارع بالخط . ويلاحظ ذلك ، بصورة خاصة ، في جباليا ، اذ قسمت الى خطوط . ولكن لم ترد اشارة الى انتظام هذه الخطوط في محلات ، كما كان الامر في غزة ، ربما بسبب صغر حجم القرى . ومن الخطوط ، في قرية جباليا ، خط الدرادنة ، وخط الجامع الكبير .

وقد اشارت وثائق غزة الشرعية ، في فترة دراستنا ، الى سبع محلات فيها . واذا ما رتبناها بالنسبة لعدد الخطوط في كل منها لاصبح تصنيفها كما يلي :

السجاعية (وكتبت احيانا : الشجاعية) ، البرجلية ، الزيتون ، الدرج ، حكـر التفاح (او التفاح) ، الخضر (أو دار الخضر) ، وبني عامر . وورد في الوثائـق احيانا ذكر خط بني عامر ، التابع لمحلة البرجلية . فاذا كانت الاشارة هنا الى محلة بني عامر فهذا يعني ان المحلة لصغرها اعتبرت ، أو اصبحت خطا تابعـا لمحلـة البرجليـة .

وتقـع محـلات غزة ، مـن الناحية الجغرافية ، بالاستناد الى مصـور غزة الـذي وضعـه Aldrich (١٨) ، والى الاوصـاف الواردة في الوثائق الشرعية ، والمصادر الاخرى ، كما يلي : محلة السجاعية في الشرق مـن غـزة ، قرب الطريق المؤدي الى الخليل ، ومحلة التفاح في الشمال ، غربي الطريق المؤدي الى الرملـة ويافا ، ومحلة الزيتون في الجنوب ، غربي الطريق المؤدي الى العريش ، ومحلـة الدرج في الغرب من غزة ، أي الى الشمال الغربي من محلة الزيتون ، ومحلة الخضر الى الجنوب الغربي من محلة الدرج . وتقع محلة البرجلية الى الجنوب الشرقي من محلة الدرج ، باتجاه الشمال الغربي من محلة الزيتون . والى جانب محلة البرجلية ، وربما في قسم منها ، قامت محلة بني عامر ، التي حلت تسميتها فيما بعد ، كمـا يبدو ، محـل تسمية البرجلية .

ولو قارنا محلات غزة هـذه مع محلاتها ، التي ذكرتها كتابات اخـرى ، في فترات اخرى ، سابقة ولاحقة ، ابان الحكم العثماني ، لوجدنا انسجاما اكثر بين هذه المحلات ومحلات الفترات التي تقدمت دراستنا بحوالي ثلاثة قرون وربع القرن ، واختلافا مع محلات الفترة التي اعقبت دراستنا بحوالي ربع القرن . ففي القـرن السادس عشر ، ومن خلال عـدد مـن السجلات العثمانيـة ، ذكـرت احـدث الدراسات(١٩) وجود الحارات التالية : حكر التفاح ، دار الخضر ، الدباغة او الصباغة ، الزيتون ، البرجلية ، التركمان وسجاعية (او شجاعيـة) الاكـراد . وبالمقارنة مع فترتنا نجد ان حارة التركمان اصبحت خطا ، ضمـن محلة السجاعية . اما محلة الدباغة ، أو الصباغة ، فلـم ترد اية اشارة اليها في وثائق غـزة الشرعية ، في فترة دراستنا . وبدت الدراسة ، التي اوردت هذه التسمية ، غيـر متأكدة من طريقة كتابتها ، كما انها ذكرت انها جزء مـن حارة التفاح ، ولعلهـا جنوبـه حيث يقوم المسلخ ، وذلك بالاستناد الى ما ذكره العارف بعد حوالي اربعة قرون . ومع ذلك ينسجم هذا التقسيم مع تقسيم غزة ، في فترة دراستنا ، الى حد كبير ، ويتفق معه بانه لا يذكر حيا خاصا بالنصارى ، واخر باليهود ، واخر بالمسلمين .

بعد الفترة التي تلت دراستنا ، بحوالي ربع القرن ، جاء في كتاب (بيديكر)(٢٠): ان غزة تألفت من اربع حارات ، هي : حارة التفاح ، وحارة السجاعية ، وحارة الزيتون ، وحارة الدرج ، وانه في السنوات الاخيرة زاد عدد حاراتها خمس حارات جديدة . ولكن الكتاب لم يسم هذه الحارات ، ولا موقعها ، ولا السنوات التي ازدادت فيها . كما انه لم يشر الى هوية السكان الذين اقاموا فيها ، وفيما اذا كانت هذه الحارات قد سلخت او تفرعت عن الحارات الاربع الاولى .

ثم جاءت دراسة Gatt عن غزة في عام ١٨٨٧(٢١) ، ويبدو انه كان على اطلاع بما جاء في كتاب (بيديكر) باللغة الالمانية ، وربما على تنسيق معه ، فذكر ان حارات غزة، آنذاك ، هي التالية : الزيتون ، اليهود ، النصارى ، المسلمين ، الفواخير ، الدرج ، بني عامر ، التفاح ، والسجاعية ، وهذا التقسيم يعني انه في مدى حوالي خمس وعشرين سنة ، من فترة دراستنا ، اصبح في غزة تسع حارات ، عوضا عن المحلات السبع ، وان محلتي البرجلية والخضر قد الغي اسماهما على الاقل، وبرزت حارات لليهود والنصارى والمسلمين . وقد نقل Meyer (٢٢) في عام ١٩٠٧ هذا التقسيم عن (غات) ، وقبله بدون مناقشة ، حتى بالنسبة لكلمة « التفاح » التي وردت في (غات) على شكل Tufen ، فأبقاها كما هي . وأخطأ (ماير) في كتابة كلمة Al-Fawakhir ، التي ذكرها (غات) بشكل صحيح فجعلها Al-Fawakhin

والملاحظ ان كلا من (غات) و (ماير) ذكر حارات خاصة باليهود والنصارى والمسلمين ، وهو ما لم تذكره وثائق غزة الشرعية في فترة دراستنا ، ولا السجلات العثمانية في القرن السادس عشر(٢٣) . فهل تعرضت غزة الى موجة من هجرة اليهود خاصة ، وربما النصارى ، اليها ، في مدة خمسة وعشرين عاما ، استدعت قيام حارات خاصة بهم ، او ربما غلب وجودهم في هذه الحارات على ما عداهم من السكان ، ام هل اتخذ التقوقع الديني بعدا كبيرا جعل اتباع هذين المذهبين يتجمعون في حارات خاصة بهم . ثم هل تتطابق حارات اليهود والنصارى والمسلمين مع الحارتين ، او المحلتين ، اللتين اندثرت تسميتهما على الاقل في تقسيم (غات) ومن نقل عنه ، وهما محلة الخضر ومحلة البرجلية، اللتان اشارت اليهما الوثائق الشرعية قبل حوالي ربع قرن . لقد اشارت السجلات العثمانية ، في القرن السادس عشر ، الى وجود النصارى في غزة ، والى تواجد معظمهم في حارة الزيتون ، وكذلك الى وجود اليهود باعداد اقل ، بحيث شكلوا ، وسطيا ، حوالي ثلث عدد النصارى(٢٤) ، وان حوالي ثلثهم ، في سجل عام ٩٣٢/١٥٢٥ ـ ١٥٢٦ ، كانوا من المغرب ، بنتيجة

هجرة السفارديم(٢٥) من اسبانيا بعد اخراج العرب والساميين منها . ولكن وثائق غزة الشرعية ، في فترة دراستنا ، لم تشر الى محلة خاصة بالنصارى اذ انهم توزعوا في عدد من المحلات اهمها : الزيتون ، والخضر ، والدرج ، وسنتعرض الى ذلك في مكان آخر من هذه الدراسة(٢٦) . كما انها لم تشر الا الى اسمين يهوديين من غير غزة فهل هذا يعني انعدام ، وفي احسن الحالات ، تضاؤل عدد اليهود في غزة آنذاك .

وعلى اية حال فقد ذكر D. Sourdel (٢٧) ان عدد سكان غزة في عام ١٨٨٢ كان ١٦٫٠٠٠ نسمة ، وبلغ في عام ١٩٠٦ ٤٠٫٠٠٠ نسمة ، منهم ٧٥٠ مسيحيا و ١٦٠ يهوديا . ويفترض ان عدد هؤلاء كان اقل من ذلك في عام ١٨٨٢ ، اي قبل خمس سنوات من التاريخ الذي ذكر فيه (غات) وجود حارة للنصارى واخرى لليهود في غزة .

اما عارف العارف ، الذي طبع كتابه عن تاريخ غزة في عام ١٩٤٣ ، فقد ذكر(٢٨) انه وجد في غزة القديمة خمسة احياء هي : الدرج ، الزيتون ، التفاح ، والشجاعية (بقسميها : الجديدة والتركمان) . ولم يذكر العارف الحدود الزمنية لغزة « القديمة » ، ولا في اية فترة وجدت هذه الاحياء . وتقسيم الشجاعية الى الجديدة والتركمان ربما ينطبق على فترة المؤلف ، ولكنه لا يتفق مع محلات غزة ، في حوالي منتصف القرن التاسع عشر ، حين كانت الجديدة والتركمان خطين ، من جملة خطوط في هذه المحلة .

وضمت محلات غزة ، في فترة دراستنا ، عددا كبيرا من الخطوط جاءت على ذكرها وثائق المحكمة الشرعية ، واشتملت محلة السجاعية(٢٩) على الخطوط التالية : خط الجديدة ، خط التركمان(٣٠) ، خط الاسكافية (ورد ايضا باسم خط السكافية)، خط المحكمة القديمة ، خط الحمام (وقف آل رضوان) بزقاق الحزيزاتي ، خط الشيخ الغزالي (ورد ايضا باسم خط الغزالي)(٣١) ، خط مسجد ولي الله تعالى السيد علي المغربي (ورد ايضا باسم خط الشيخ علي المغربي أو خط السيد علي المغربي)(٣٢) ، خط اولاد عياد ، خط العيايدة (ولعل التسميتين الاخيرتين لخط واحد) ، خط بوابت ابو بكر (ورد ايضا باسم خط بوابت(٣٣) ابو كر) ، خط ولي الله تعالى الشيخ نصر الدين ، خط مسجد ولي الله تعالى الشيخ عكري بن مسافر (ورد ايضا باسم خط بن مسافر)(٣٤) ، خط التفليسي ، خط سوق الغزل ، خط العابد(٣٥) ، خط زقاق اولاد حتحت ، خط الباسطية(٣٦) ، خط مسجد الشيخ محمد الطيار(٣٧)، خط ساقية خليل(٣٨) ، خط خليل (لعل التسميتين لخط واحد)،

خط المفتي ، خط البازار (ضمن سوق السجاعية) ، خط الباز (قد يكون هو نفسه خط البازار(٣٩) ، خط مسجد ولي الله تعالى الشيخ محمد الظفر دمري(٤٠) ، خط مسجد ولي الله تعالى الشيخ سعيد (ورد ايضا باسم خط الشيخ سعيد(٤١) ، خط الشيخ علي ابو الكاس(٤٢) ، خط الواوحد ، خط جامع شهاب الدين بن عثمان(٤٣) ، خط ولي الله تعالى الشيخ المضلع (ورد ايضا باسم خط الشيخ مضلع (٤٤) ، خط الجامع الكبير(٤٥) ، خط حارة حلس ، خط الترجمان ، خط الطواشي ، خط اولاد سهمود (ورد ايضا باسم خط سهمود) ، خط مسجد محمد الهواشي(٤٦) ، خط مسجد الست رقية (٤٧) (ورد ايضا باسم خط الست رقية) .

وضمت محلة البرجلية(٤٨) الخطوط التالية : خط سوق الخضر ، خط مسجد ولي الله تعالى الشيخ ظريف(٤٩) (ورد ايضا باسم خط الشيخ ظريف) ، خط زاوية الهنود(٥٠) ، خط مسجد ولي الله تعالى الشيخ عياد(٥١) ، خط مسجد ولي الله تعالى فرج(٥٢) (ورد ايضا باسم خط الشيخ فرج) ، خط مسجد ولي الله تعالى الشيخ محمد المغربي(٥٣) ، خط الشيخ محمد العراقي(٥٤) ، خط مسجد ولي الله تعالى محمد الهليس(٥٥) (ورد ايضا باسم خط الشيخ محمد الهليس) خط بني عامر ، خط الخرابة(٥٦) ، خط سوق الفخار(٥٧) ، خط خان الكتان(٥٨) ، خط مسجد ولي الله تعالى الشيخ علي الاندلسي(٥٩) (ورد ايضا باسم خط مسجد الاندلسي ، وباسم خط الاندلسي) ، خط حمام السوق ، خط القهوة ، خط الشيخ الاوزاعي(٦٠) ، خط مسجد سيدي هاشم(٦١) ، خط مسجد محمد العجمي(٦٢)،خط مسجد ولي الله تعالى الشيخ منصور(٦٣) ، خط جامع البلاطة(٦٤) ، خط الشيخ شرف(٦٥) ، خط مسجد ولي الله تعالى الشيخ محمد الازبكي(٦٦) ، خط ساقية الدرج(٦٧) ، خط البيطار(٦٨) ، خط زاوية سيدي ابن مدين الغوث(٦٩) ، خط القلعة(٧٠) ، خط الجامع الكبير(٧١) .

وضمت محلة الزيتون الخطوط التالية : خط مسجد ولي الله تعالى الشيخ عثمان قوشقار(٧٢) (ورد ايضا باسم خط الشيخ عثمان قوشقار) ، خط الكمالية(٧٣) ، خط الخضر ، خط بوابت اولاد شبير(٧٤) ، خط ولي الله تعالى التسيخ عطية(٧٥) ، خط مسجد الشمعة(٧٦) (ورد ايضا باسم خط جامع الشمعة)، خط مسجد ولي الله تعالى الشيخ كاتب الاوليا(٧٧) ، خط مسجدولي الله تعالى الشيخ محمد البطل(٧٨) (ورد ايضا باسم خط البطل) ، خط جامع باب الدروب (ورد ايضا باسم خط باب الداروب) ، خط ساقية القيدة(٧٩) (ورد ايضا باسم خط القيدة) ، خط الشيخ الياس (حيث وجد مقام الشيخ الياس ،

ولا نعلم اذا كان هذا نفسه مسجد الشيخ الياس الذي ذكرت الوثائق انه في خط الكمالية(٨٠) ، خط مسجد ولي الله تعالى الشيخ محمد العجمي (ورد ايضا باسم خط مسجد الشيخ العجمي)(٨١) ، خط مسجد ولي الله تعالى الشيخ ابي ركاب(٨٢) (ورد ايضا باسم خط مقام ابي الركاب) ، خط مسجد الشيخ الصيحاني(٨٣) ، خط آل رضوان ، خط بوابت سليط ، خط دار شرير(٨٤) ، خط مسجد ولي الله تعالى عمر(٨٥) ، خط مسجد الوزيري(٨٦) .

واشتملت محلة الدرج(٨٧) على الخطوط التالية : خط مسجد الشيخ ظريف(٨٨) ، خط الشيخ ذكري(٨٩) ، خط الشيخ خالد(٩٠) ، خط الخرابة(٩١) ، خط مسجد البلاطة(٩٢) ، خط الفواخير(٩٣) ، خط سوق الفخار(٩٤) (ويبدو انهما خطان منفصلان) ، خط بير الدولاب ، خط الشيخ شعبان(٩٥) ، خط البيمارستان(٩٦) ، خط الشيخ محمد الخروبي(٩٧) .

وضمت محلة حكر التفاح (او التفاح) الخطوط التالية : خط جامع الشيخ عبد الله الايبكي(٩٨) (ورد ايضا باسم خط جامع الشيخ عبد الله) ، خط جامع المسكة(٩٩) ، خط ولي الله تعالى الشيخ عبد الرحمن بن سلطان ، خط جامع القهوة(١٠٠) ، خط القهوة(١٠١) (لعلهما خط واحد) ، خط جامع السدرة(١٠٢) ، خط المعصرة ، خط الجماحية ، خط القاعات ، خط زقاق الشرفا(١٠٣) .

واشتملت محلة الخضر على الخطوط التالية : خط حمام السمرة(١٠٤) ، خط مسجد كاتب الاوليا(١٠٥) ، خط مسجد ولي الله تعالى الشيخ ابي ركاب(١٠٦) ، خط سوق الخضر ، خط معصرة اولاد مكي .

وضمت محلة بني عامر(١٠٧) خط مسجد ولي الله تعالى الشيخ محمد المغربي(١٠٨) (ورد ايضا باسم خط محمد المغربي ، وخط الشيخ المغربي) .

ويلاحظ في خطوط غزة ان عددا منها اجتاز محلتين متجاورتين واحتفظ باسمه في المحلتين ، مثل خط مسجد ولي الله تعالى الشيخ محمد المغربي ، الذي اجتاز محلتي البرجلية وبني عامر ، وخط الجامع الكبير ، الذي مر بمحلتي السجاعية والبرجلية ، وخط مسجد الشيخ الظريف الذي امتد في محلتي البرجلية والدرج ، وخط مسجد البلاطة في كل من محلتي البرجلية والدرج ، وخط مسجد كاتب الاوليا الذي مر بمحلتي الزيتون والخضر ، وكذلك خط مسجد الشيخ ابي ركاب الذي مر بهاتين المحلتين ، مما يدل على تجاور الاحياء ذات الخطوط المشتركة وانفتاح المحلات على بعضها .

ويلاحظ كذلك ان معظم الخطوط تسمى باسم جامع أو مسجد فيها ، مما يدل على كثرة الجوامع والمساجد في غزة عبر العصور . وتعتبر هذه الجوامع والمساجد من السمات العمرانية البارزة في غزة . ولا ندري هل استخدمت كلمتا « جامع » و « مسجد » بمعناهما ، كما في اوج ازدهار الحضارة العربية الاسلامية ، حيث عقدت في الجامع حلقات الدراسة في العلوم الدينية المختلفة في حين غلب على المسجد تدريس الشريعة(١٠٩) ، ام انهما استخدمتا بمعنى آخر ، اي ان الجامع حيث اقيمت صلاة الجمعة والصلوات الخمس ، والمسجد حيث اقيمت الصلوات الخمس فقط ، كما ذكر العارف(١١٠) ، أو انهما استخدمتا بدون تمييز في الوظيفة والمعنى .

ونستدل من كثرة الجوامع والمساجد في غزة على تاريخ حافل لها خلدته هذه المجموعة من الابنية الدينية ، التي حملت في تسمياتها بعض تاريخ المدينة وتاريخ بناتها . ويمكن ايضا ان نستشف من كثرة الجوامع والمساجد ، والمحافظة عليها ، الى حد كبير ، درجة عالية من التدين والتقى عند السكان أكدها لجوؤهم في كل أمر ، مهما صغر ،الى القاضي الشرعي لتحكيم الشريعة ، وكذلك مستوى عال من الالتزام بقواعد الدين ، كما دلت على ذلك عدة امثلة في الوثائق .

ولو احصينا الجوامع والمساجد ، التي ورد ذكرها في مختلف الخطوط في غزة ، لتبين ان عددها ثمانية وثلاثون جامعا ومسجدا . وهناك مسجد آخر لم يسم خط باسمه ، وهو مسجد المحكمة القديمة ، في محلة السجاعية(١١١) ، وكان بخط المحكمة القديمة. وذكرت الوثائق جامع الخضر دون ان تعين مكانه . وهناك مسجد عرف بمسجد الشيخ الياس (ورد ايضا لياس) ، بخط الكمالية ، في محلة الزيتون ، علما بانه وجد خط في هذه المحلة عرف باسم خط الشيخ الياس(١١٢) . ووجد مسجد باسم مسجد الكمالية ، بخط الكمالية ، في محلة الزيتون ، وكذلك وجد مسجد الشيخ محمد العجان(١١٣) ، بمحلة الزيتون . وذكر وقف يخص مسجد جامع الخدره ، ولعل هذا المسجد ، وليس فقط الوقف ، في غزة . ولا نعلم تفاصيل اخرى عنه(١١٤) ، مما يرفع عدد الجوامع والمساجد ، التي ذكرتها الوثائق الشرعية ، في فترة هذه الدراسة ، الى اربعة واربعين . وقد ذكرت الوثائق عددا من الزوايا ، يفترض انها ضمت مساجد اخرى ، ولكن ليس من نص صريح على ذلك في الوثائق ، في حين ذكر العارف(١١٥) ان لكل من الزاوية الاحمدية وزاوية الهنود مسجدا ، مما يرفع عدد جوامع ومساجد غزة الى ستة واربعين . ولا ندري كم من هذه الجوامع والمساجد كان ، في فترةدراستنا ، بحالة تسمح بأن يؤمه المصلون . واستبعدنا خربة مسجد الجاولي ، التي ذكرتها الوثائق ، رغم ان كلمة « خربة » قد تعني مكانا خربا ملحقا بالمسجد ، او ان المسجد قد اصبح خربا ، فاخذنا بالمعنى الثاني بدليل

ما ذكره العارف (ص ٣٥٢) من ان هذا المسجد قد هدم اثناء حملة نابليون بونابرت ، وانه كان مندثرا في زمنه .

واذا اعتبرنا ان عدد سكان غزة ، في تلك الحقبة من الزمن ، وفـق تقديرات عدة ، يساوي تقريبا ١٥٫٠٠٠ نسمة ، وان عدد المسلمين منهم حوالي ١٤٫٠٠٠ نسمة ، فيكون لكل ٣٠٤ اشخاص جامع او مسجد . واذا اخذنا بعين الاعتبار ان حوالي ثلث هؤلاء الاشخاص من الاطفال ، بدليل ما سنلاحظه فيما بعد مـن ان عدد غير البالغين فاق عدد البالغين ، لاصبح لكل ٢٠٣ اشخاص جامع او مسجد . مما يؤكد شدة التدين عند سكان غزة . ونستدل من ذلك ايضا ان الجوامع صغيرة . ويمكن معرفة ابعادها على اساس ما يحتاج اليه الرجل من مساحة لاداء الصلاة .

والى جانب الجوامع والمساجد ، وجد في غزة عدد من الابنية الدينية الاخرى ، مثل المزارات والزوايا . ولا تزودنا الوثائق الشرعية بمعلومات عن المزارات(١١٦) ، ولكنها ذكرت عددا من الزوايا . فهناك زاوية الهنود ، بمحلة البرجلية ، وقد تسمى خط باسمها(١١٧) . وذكرت زاوية سيدي احمد البدوي بمناسبة الاشارة الى دكان اوقف عليها بسوق الصوافين بمحلة السجاعية(١١٨) ، ولا نستدل من ذلك على انها كانت فعلا في هذه السوق او المحلة . ووجود هذه الزاوية في غـزة دليل على تأثيـر مصري قوي فيها ، لان سيدي احمد البدوي لـه مكانة صوفية مرموقة في مصر ، وخاصة في طنطا ، حيث توفي ودفن فيها في عام ٦٧٥/١٢٧٦ ـ ١٢٧٧ ، واقيم له مقام مشهور(١١٩) . واشارت الوثائق الى الزاوية الاحمدية بمناسبة ذكر دار موقوفة عليها بمحلة الزيتون ، بخط مسجد الشيخ الصيحاني(١٢٠) . وذكر العارف(١٢١) ان مسجد الزاوية الاحمدية يقع في حي الدرج وانه كان عامرا في زمنه ، وان انشاء هذه الزاوية قد تم على يد اتباع الطريقة البدوية ، في اوائل القرن الثامن للهجرة ، انتسابا منهم للسيد احمد البدوي ، فهل يعني هذا ان الزاوية الاحمدية هي نفسها زاوية سيدي احمد البدوي . واذا كان الامر كذلك ، فلماذا اشارت الوثائق ، خلال ست صفحات ، الى الزاوية الاحمدية وزاوية سيدي احمد البدوي . ولهذا نحتاج الى مزيد من الادلة لنتمكن من القول ان الزاويتين مستقلتان عن بعضهما ، او انهما تسميتان لزاوية واحدة .

وذكرت الوثائق زاوية المغاربة ، ولعلهـا بخـط مسجد الشيخ فرج ، بمحلـة البرجلية(١٢٢) . وتسمى احد خطوط محلة البرجلية بخط زاوية سيدي ابن مديـن الغوث(١٢٣) ، مما يدل على وجود هذه الزاوية في ذلك الخط .

ووجد عدد من السبل في غزة ذكرت الوثائق منها سبيلا بسوق الخضر ، ولعله بخط سوق الخضر ، في محلة الخضر ، وسبيلا آخر بخط الاسكافية ، في محلة السجاعية ، بمناسبة وقف دكان صباغة عليه . والمدرسة الوحيدة التي ذكرت في الوثائق هي المدرسة الحسنية ، بمحلة البرجلية ، تجاه الجامع الكبير .

وذكرت الوثائق الشرعية عددا من الحمامات في غزة ، مثل حمام السمرة بمحلة الخضر . وعرف خط باسمها ، وحمام السوق ، بمحله البرجلية ، حيث عرف خط باسمها ، وحمام السجاعية (الذي شهرته بمحلة تغني عن وصفه) ، وحمام آل رضوان ، بمحلة السجاعية ، بزقاق الحزيزاتي ، الذي تسمى خط باسمه ، ويبدو ان حمام السوق ، الذي اشارت اليه الوثائق ، لم يكن حماما واحدا ، وانما سمي كذلك نسبة الى السوق الذي وجد فيه ، اي انه وجد في معظم الاسواق الرئيسية ، على الاقل ،حمام . فقد ذكر ، مثلا ، السوق الفوقاني، وفيه حمام السوق ، وسوق المسلخ ، وفيه حمام السوق .

وقد ميزت وثائق غزة الشرعية بين انواع من الابنية السكنية ، مثل الحوش والدار والبيت والقاعة . واكثر هذه الانواع تنوعا في اقسام البناء وفي الاستخدام هو الحوش . ووجود الاحواش باعداد كبيرة في غزة يدل على غلبة الطابع الزراعي على سكانها ، لان الاساس في الحوش انه لايواء الحيوانات المستخدمة في الزراعة ، والتي كانت تقيم في البايكة ، ثم استعمل لاقامة اصحابها ايضا . وتطور الحوش ، من الناحية السكنية ، الى درجة الغيت معها البايكة في عدد من الحالات . وقد وصفت بايكة في حوش ، تألفت من ست قناطر ، بانها بايكة كبيرة ، وكانت مسقوفة بالاخشاب . وقد تباع البايكة دون بقية الحوش . وهناك امثلة متعددة على بيعها بمفردها ، وكانت في هذه الحالة اما ذات بناء مستقل في الاساس ، او انها استخرجت من حوش . ومن اجزاء الحوش الاساسية الساحة السماوية . ويلحق الحوش احيانا بالدار ، فيعرف عندئذ بحوش الدار (ولا علاقة لهذا بالتعبير الدارج ان حوش الدار يعني ساحتها السماوية) ، ويشكل ، في هذه الحال ، القسم البراني منها . واذا الحق الحوش بمعصرة سمي بحوش المعصرة . واشتمل الحوش ، مثل الدار ، على عدد من الابار التي استخدمت لتخزين الغلال . واحيانا سمي مكان خزن الغلال بالكورة .

وقد لا يشتمل الحوش على بايكة ، كما في المثال التالي ، الذي كان الحوش فيه ملحقا بحاكورة : « المبيع ستة قراريط في جميع الحوش والحاكورة الكائنين داخل غزة بمحلة البرجلية بخط مسجد ولي الله تعالى الشيخ محمد الهليس ... المشتمل

الحوش المذكور على ايوانين وخمسة قاعات معقدات بالحجر والجير وساحة سماوية بها بئرين معـدين لتخزين الاغلال ومحل راحة وممر موصل الى الحاكورة المذكورة » واحاط بالحوش هذا دور سكن . ويلاحظ في هذا الحوش ، رغم ضخامته ، غياب البيوت السكنية فيه ، وكذلك المطبخ ، الذي هو لخدمة الساكنين . وقد وجـد مطبخ ، مثلا ، في حوش اصغر ، بمحلة السجاعية ، بخط مسجد الست رقيـة (المشتمل على بيتين وخزانة ومطبخ مسقفات بالاخشاب وساحة سماوية) ، ممـا يدل على ان المطبخ كان لخدمة ساكني البيتين . ومع ذلك فالمطبخ لم يكن موجودا باستمرار في دور السكن ، ووجوده فيها يدل عادة على مستوى مادي متميز لاصحابها . واصغر حوش ورد ذكره ، في فترة دراستنا ، تألف من بيت واحد ، مسـقوف بالخشب ، ولا توجد فيه ساحة سماوية او بايكة .

واطلقت كلمة « دار » على مكان سكن الناس ، وقد تضـم بايكـة ، ولكـن اسمها ، في هذه الحال ، لا يتحول الى حوش ، لان الاساس فيها سـكن الناس ، والبايكة شيء اضافي . وضمت دار كبيرة ، بمحلة البرجلية ، بخط مسـجد ولي الله تعالى الشيخ فرج « قاعتين عقد وثلاثة بيـوت مسقفات بالخشـب وثلاثة لواوين مسقفات بالخشب ومحل راحة عقد وساحة سماوية مفروشة بالبلاط بها سلميـن من الحجر احدهما يوصل الى قصر معقد بالحجر والجير وايوان واوضـة مسقفين بالخشب بجانب القصر المذكور ومحل راحة عقد والسلم الثاني موصل الى حضير فقط »(١٢٤) . ويستخدم الحضير عادة لتربية الحمام والدجاج ، ووجـد في معظم دور غزة ، مما اضفى على المدينة صفة ريفية . ولتلك الدار بابان : احدهمـا جواني ، يفتح على زقاق غير نافذ ، ولعله لاستخدام الحريم ، والاخر براني ، يفتـح علـى طريق سالك . ورغم ضخامة هذه الدار يلاحظ عدم وجود المطبخ فيها . وخصت الدار محمد آغـا سليمان الذي باع ستة قراريط منها لابنه خليل آغـا بثمن قدره ٦٠٠٠ قرش اسدي ، مما يجعل سعرها معادلا لـ ٢٤٠٠٠ قرش ، وهذا ثمن من اغلى اثمان الدور في غزة في الفترة التي ندرسها .

ومما يلفت النظر في هذه الدار وجود طابق اعلى فيها ، لان معظم دور غـزة كانت من طابق واحد ارضي. ولهذا الامر دلالته . فلم تكن هناك من حاجة للتوسع عاموديا ، مما يدل على توافر الارض للتوسع افقيا . وربما كان السبب في ذلك ان طبيعة الارض ومواد البناء لم تكن مهيأة لبناء طوابـق عليـا ، كما ان حجـم الاسرة الواحدة ، والازدحام السكاني بصورة عامة ، لم يبلغا درجة كبيرة يتحتم معها بناء طوابق عليا . وبالاضافة الى ذلك فالمجتمعات المحافظة تتحاشى عادة الطوابق العليا خشية اشراف ساكنيها على جيرانهم ، وبالعكس . واقتصار معظـم دور غزة على

طابق ارضي اعطى للمدينة امتدادا افقيا ، مع مراعاة ارتفاعها عن المناطق المحيطة بها بحوالي ثمانين مترا(١٢٥) .

واصغر دار في غزة ، ورد ذكرها في الوثائق ، ضمت بيتا واحدا وساحة سماوية، وكانت بمحلة السجاعية ، بخط المحكمة القديمة ، وبيعت بثمن قدره ٨٠٠ قرش . ولكن هذه لم تكن ارخص دار اذ بيعت دار بمحلة السجاعية ، بخط الشيخ محمد الطيار ، بثمن قدره ٥٥٠ قرشا ، وكانت مستخرجة من دار اخرى . وفي الحالين كانت الدار ، في الاصل، قسما من دار اكبر .

ولبعض الدور دهليز ، أي دخلة طولانية تفصل الباب الخارجي عن ساحة الدار . والى جانب شيوع الايوان او الليوان ، في الدور الكبيرة ، وجد الرواق ، ولكن بصورة أقل ، وهو ، على الغالب ، مسقوف ، مثل الايوان ، بالخشب ، ويختلف الرواق عن الايوان بطولانيته ، في حين يكون الايوان مربعا ، على الغالب ، أو مستطيلا . ويلاحظ في دور غزة عدم وجود الاقبية أو المغر فيها ، واستخدمت هذه ، عادة ، لايواء الحيوانات ، أو لخزن الحبوب ، وعوضت عنها ، في الحالين ، البايكة والآبار .

ولا توجد اشارة في الوثائق الى اماكن تجمع المياه في الدور . وقد استخدمت كلمة بئر لمكان خزن المؤونة والغلال . وذكرت الوثائق « ماء الاشتية النازل من السما » ، وذلك حين تقسيم دار ما وظهور خلاف حول مساره . ولكن لم يرد ذكر لمكان تجمع المياه،وهل سمي ذلك بالبئر او بغير ذلك . ويبدو ان الدور كانت تشرب من السواقي أو من السبل خارجها . وربما وجد فيها ما يشبه الابار لجمع مياه المطر (الاشتية)، أو للوصول الى نبع ارضي . وكثرت في غزة ومنطقتها المياه الجوفية ، بدليل كثرة السواقي فيها ، والحزام الاخضر من الاشجار الذي احاط بها وتخللها . ونقل المياه من الخارج الى اماكن استخدامها كان يتم بواسطة القرب . وذكر ان شخصا حصل على اذن بنقل الف قربة ماء ، كل سنة ، من احدى السواقي ، الى جامع كاتب الاوليا في غزة ، لاستخدامها في الوضوء . ويبدو ان مياه هذه القرب ،بمعدل ثلاث قرب في اليوم ، دعمت ما يوجد محليا ، في الجامع ، من الماء ، الا اذا كان عدد المصلين في هذا الجامع محدودا لا يحتاج لاكثر من ثلاث قرب يوميا .

وخضعت معظم دور غزة الى التجزئة باستمرار ، سواء من ناحية الملكية ، حين كانت مشاعا ووجب تعيين او فرز حصص الورثة ، أو من ناحية الواقع ، اذا

ما رغب الورثة في اخذ حصصهم ، ومن هنا تقسيم الدور ، وخاصة اذا ما بيع قسم منها الى اناس من خارج الاسرة . واقيمت جدران فاصلة ، في هـذه الحالات ، وفتح باب آخر . وتم تقسيم الدور رغم ان الحصص فيها غير متكافئة ، وربما سهل هذا عملية التقسيم ، وفي احدى الحالات كانت نسبة القسم الواحد الى الآخر عشرين قيراطا الى اربعة ، واشتملت حصة صاحب القراريط الاربعة على بيت ومطبخ وساحة سماوية ، مما يدل على كبر العقار . والخلاف الرئيسي الذي اثاره عادة تقسيم العقار ، دار حول صعوبة تقسيم ماء المطر ، وغالبا ما اتفق ان « يمر حسب عادته » .

والى جانب الحوش والدار ذكر البيت كعقار قائم بذاته . والبيت ، في الاساس، كان جزءا من الدار ، وعمد الى اخراجه منها ، احيانا ، وبيعه بمفرده . وشاري البيت ، في هذه الحال ، كان ، في الغالب ، صاحب دار مجاورة له رغب في ضمه اليها . اما البيت ، كعقار مستقل ، فغالبا ما كانت له ساحة سماوية ، ويشكل وحدة اصغر من الدار . ونسبة وجوده في غزة لم تكن بقليلة ، ولكنه كان اكثر في الريف منه في غزة ، مما يدل على ان الاوضاع المالية لقطاع من السكان لم تكن جيدة .

اما بالنسبة للقاعة ، فقد اشتملت بعض دور غزة على قاعة واحدة أو اكثر ، ودل وجودها ، عادة ، على اتساع الدار وثراء صاحبها ، لانه غالبا ما استقبل زواره فيها . وعلى غرار البيت ، امكن اخراج القاعة من الدار ، وجعلها عقارا قائما بذاته . وهناك امثلة عن قاعات مستقلة ، وربما بنيت كذلك ، او استخرجت من دور ، استخدمت للحياكة ، وكانت موزعة في انحاء غزة .

وكانت مواد البناء من الحجر والجير ، المعقودة ببعضها ، بالنسبة للجدران ، ومن الخشب بالنسبة للسقف . اما السلم ، الذي يصعد عليه الى السطح ، فكان ، عادة ، من الحجر . وفي الحالات النادرة التي وجد فيها طابق اعلى فقد بنيت جدرانه هو الاخر من الحجر والجير المعقدين ، وسقف بالخشب . وفي احدى الحالات اشترط بائع الدار على المشتري الا يحدث على سطح الدار اي بناء الا بموافقته ، ولعل سبب هذا الشرط رغبة البائع بتقاضي مبالغ اضافية ، في حال البناء على السطح ، او ربما لان البائع يسكن ، فعلا ، في دار ، لصيقة بالدار التي باعها ويخشى ان يشرف الطابق الاعلى ، اذا ما بني ، على داره .

ولم تذكر المادة التي بنيت منها ارض الساحة السماوية في الدار الا اذا كانت من البلاط ، وهذا شيء متميز ، لان الغالب ان تبنى الساحة من الحجارة المرصوفة ، وليس في هذا الامر الشائع المألوف من جديد يستدعي ذكره . وزرعت في الساحة السماوية ، أو في جانب منها على الاقل ، اشجار متنوعة ، ذكرت في احدى الحالات بانها شجر نخل ورمان وسدر .

ويلاحظ في عمليات بيع العقارات عدم ورود ذكر لمساحة العقار ككل . وفي بعض الحالات ، عند تقسيم دار ما ، ذكرت مساحة الساحة السماوية بذراع البنا ، او الذراع الاسلامبولي(١٢٦) .

وتنوعت طرق قبض ثمن العقار المباع ، فاما أن يتم ذلك في المحكمة، وتستعمل عندئذ عبارة « الثمن مقبوض بالحضرة والمعاينة » ، او عبارة « حالا مقبوضا » بيد البايع من المشتري ، واما ان يعترف البائع ، في المحكمة ، بقبض الثمن ، ويشار عندئذ الى ذلك « مقبوض بالاعتراف » . والبيع اما يكون باتا ، اي نهائيا ، لا رجعة عنه ، وان كان فيه غبن ، او ان يكون بالوعد ، اي ان يتم دفع الثمن بعد فترة معينة ، ويبيح عندئذ البائع للمشتري استخدام العقار قبل الدفع . وحدث ايضا ان البائع قبض ثمن عقاره ، ولكن المشتري وعده برد العقار له ان جاءه بالثمن الذي اخذه بعد فترة ، واباح البائع للمشتري استخدام العقار في هذه الفترة ، وسمي هذا « بيع وعد بالاباحة » . وفي هذا نوع من انواع الفائدة . وذكر(١٢٧) احيانا ، في عملية البيع ان كلا من البائع والشاري ابرأ واحدهما الاخر من دعوى العذر والاغراء والغبن الفاحش والا رد القاضي عملية البيع بسبب ذلك . واستخدمت عملية المقاصصة ، أي اقتطاع مبلغ بذمة البائع ، أو بذمة من يقبل به البائع ، للمشتري من اصل ثمن الشراء. وكثرت المقاصصة في المخالعة ، واشير اليها انها مقاصصة شرعية .

وحين شراء عقار ما ، ذكر اذا كان المشتري يشتري العقار بماله لنفسه دون مال غيره ، او انه يقوم بالشراء بالوكالة عن شخص اخر ، او جزئيا بماله وايضا بالوكالة عن غيره . كما ذكر احيانا (في دمشق انذاك ذكر باستمرار) فيما اذا كان البائع قد ال اليه العقار المباع عن طريق الشراء ام الارث ، وفيما اذا كان يقوم بالبيع بطريق الوكالة ، او بالاصالة عن نفسه وبالوكالة عن غيره في آن . وتم ايضا البيع والشراء بطريق الولاية عن قاصر . ولهذه المعلومات اهميتها لانها تدلنا على طرق انتقال الملكية ، بالشراء ام بالارث ، وما يترتب على ذلك من اوضاع اجتماعية واقتصادية .

وذكر في معظم عمليات شراء العقارات التي تمت في عام ١٢٧٣/١٨٥٦ ـ ١٨٥٧ ، ومطلع العام التالي ، العبارة التالية : « بثمن قدره (كذا) وصـرة مجهولة القـدر مستهلكة بالمجلس » . وهذا يعني ان صرة طعام ، احضرها الشاري الـى المجلس (مجلس عقد البيع) في المحكمة ، كما يرجح ، قد استهلكت فيه من قبل الحاضرين ، احتفالا بعملية الشراء . وفي حالات قليلة ، ذكر ان الصرة مقبوضة بالاعتراف ، وقد تعني انها استهلكت في غير ذلك المكان والتاريخ ، او ربما حصل وعد بها . وعدم ذكر الصرة في عقود البيع التي تمت في بقية عام ١٢٧٤ وما بعد ، ربما يدل على ان هـذه العادة قد بطلت ، اكثر من انها قد رسخت ولم تعد من ضرورة لذكرها ، لانه لا يعقل ان تكون قد بدأت قبل فترة قصيرة .

وروعيت شفعة الجوار بدقة في عمليات بيع العقارات . والغي البيـع ، لصالح الشفيع ، في عدد من الحالات . وفي حال علم الشفيع بعملية الشراء ، وعدم مطالبته بذلك مباشرة (لم يرد ذكر لطول المهلة المعطاة للشفيع للمطالبة) ، فقد حقه بالمطالبة بالشفعة . وطلب القاضي عادة الى الشهود ، الذين عدلهم (أي زكاهم وشهد بصحة اقوالهم) آخرون ، اثبات حق الشفعة . وحق الشفعة لا يورث . فقد اشترت امراة ، لها ولاختها ، حصة شائعة في كرم ، في اواخر ربيع الثاني ١٢٥٢/ اواسط آب ١٨٣٦ ، وحين احتج على هذا الشراء وارث لكرم مجاور ، بعد اكثر من عشرين سنة ، في ٣ رمضان ١٢٧٣/٢٧ نيسان ١٨٥٧ ، بشفعة الجوار ، رفضت المراة التسليم للوارث بحق الشفعة ، لان والده من قبله لم يطالب بشفعة الجوار ، حين كان حيا ، وان جوار الابن لكرمها قد ورثه عن ابيه . وقضى القاضي بـأن لا شفعة للابن لان الشفعة لا تورث ، ومنعه من معارضة المراة . والاراضي الموقوفة لا تجري فيها الشفعة بالنسبة للعقارات المبنية عليها ، والتي هي ملك للافراد ، يتصرفون فيها بيعا وشراء ، لان الاساس هو الارض .

واستخدم حق التصرف في العقار ، فترة من الزمن ، تراوحت ، في اربعـة امثلة من وثائق غزة ، بين ثلاث عشرة سنة ، وما يزيد عن اثنتين وثلاثين سنة ، لمنـع مالك العقار من المطالبة بعقاره من المتصرف به ، واعتبر المتصرف بالعقار بمثابة مالك له ، بعد اثبت تصرفه به ، هدما وبناء وغير ذلك ، وبعد أن ثبت لدى القاضي ، بافادات الشهود ، ان مالك العقار لم يعارض المتصرف بالعقار طيلة تلك الفترة . وتمتع وارث المتصرف بالعقار بحقوق موروثه ، في هذا المجال ، وضمت فترة تصرف المتصرف الى مدة تصرف الوارث ، وذلك لمنع المالك من المطالبة بعقاره ، نظرا لطول

المدة مجتمعة ، لتصرف كل من المورث والوارث ، حتى ولو اثبت المالك انه تغيب عن البلدة في بعض الاوقات ولم يستطع معارضة المتصرف ، فالمهم انه علم بالامر ، ولم يحتج طيلة تلك المدة .

★ ★ ★

٣ ـ مظاهـر اجتماعيـة :

يمكننا التعرف على هوية معظم سكان الخطوط والمحلات المختلفة في غـزة ، ومكانتهم الاجتماعية والاقتصادية ، المتمثلة في حجـم دورهم ، واتساع ملكيتهم ، وعدد افراد اسرهم ، وكذلك التعرف على مدى تجمع ، أو انتشار الاسر المتقاربة في النسب ، أو الاصول ، أو المذهب ، من خلال دراسة بيع الدور وشرائها ، كلها أو اجزاء منها ، وكذلك تقسيمها ، وتعيين حصص الورثة فيها . وطبيعي ان احصـاء كهذا لا يشمل جميع الدور ، ولكن تحديد موقـع الدور المباعة ، والمقسمة ، مـن جهاتها الاربع (لانه غالبا ما كانت الجهة المطلة على طريق سالك ، أو زقاق غـير نافذ ، يتممها عقار آخر ، كما أن اكثر من عقار واحد شكل الحدود في جهـةما) ؛ كفيل بذكر ثلاث دور ، على الاقل ، واحيانا اربع ، أو أكثر ، بمقابل كل دار خضعت لعملية شراء أو مقاسمة . وبذلك نضمن ذكر معظم دور الخط والحي ، وبالتالي المدينة ككل .

وبالاضافة الى المعلومات ، التي تزودنـا بها الوثائق ، بخصوص التركيب الاجتماعي والاقتصادي لسكان مدينة غزة وريفها ، وللمقيمين والمتوطنين فيها من النزلاء ،وخاصة من المصريين ، الذين كان عددهم كبيرا ، يمكننا معرفة حجم الاسرة ، ونسبة الاناث الى الذكور ، ومستوى الدخل ، وعمليات توظيف رأس المال والربح ، من دراسة ضبوط تركات المتوفين .

ويلاحظ من مواقع الدور واثمانها ان اي خط او محلة لم يكونا مقتصرين على طبقة اجتماعية أو اقتصادية معينة . ونجد الدور ذات الاثمان العالية تجاور دورا ذات اثمان متدنية . ومع ذلك فهناك خطوط دورها أكثر تواضعا في الثمن ، بصورة عامة ، من دور خطوط أخرى . مثلا ، دور خط مسجد الشيخ عثمان قوشقار ، بمحلة الزيتون ، أكثر ثمنا من دور خط جامع (أو مسجد) الشمعة . ودور الخط الاخير أكثر ثمنا من دور خط البطل ، علما بأن الخطين الاخيرين هما ايضا من خطوط محلة الزيتون .

ويلاحظ في خطوط محلة الزيتون ان بعضها كثرت فيه الحواكير ، مثل خط الكمالية ، مما يدل على وقوعها على اطراف المحلة المتاخمة لحدود المدينة ، وبعضها الآخر كثرت فيه الاحواش والبايكات ، مثل خط ساقية القيدة ، مما يدل على اصول ريفية لساكنيها ، وعلى علاقاتهم الزراعية .

وكثرت الخرائب في انحاء غزة . وهنـاك خطوط تميزت في هـذا المجـال ، فعرف واحدها بخط الخرابة ، كما في خط الخرابة بمحلة الدرج ، وخط الخرابة بمحلة البرجلية . ويفترض ان تكون هـذه الخطوط اكثر فقرا من غيرها . وكثرة الخرائب ، بالنسبة لدور بكاملها ، او لاجزاء من دور مسكونة ، في مختلف انحـاء غزة ، دليل من ناحية ، على ضعف النشاط العمراني ، ومن ناحية اخرى ، على الضيق الاقتصادي ، بالنسبة لبعض قطاعات السكان على الاقل . كما انـه دليل على توافر الارض ، وعلى عدم وجود ضرورة لتوسع المساحة المعمورة في غـزة ، ربمـا بسبب عدم ازدياد السكان بشكل كبير ، وبالتالي عدم الحاجة لاشغال جميـع مناطق السكن في المدينة .

ولعل شيوع العقارات ، الذي يلاحظ بكثرة في ممتلكات غزة ، دليـل عـلى الصعوبات التي واجهت عملية بناء ، او بيع ، عقار تهدم كله أو جزء منـه ، وكثيرا ما قسمت بيوت كبيرة ، وحتى صغيرة ، بيـن الورثة ، كمـا سبق القول . وهـذا التفتت في الملكية اوجد دورا كبيرة الى جانب الصغيرة ، اذ نتجت عن ذلك محاولات لتجميع الملكية في مكان معين كأن يعمد صاحب دار الى شراء عدد من القراريط في دار مجاورة له ويضمها الى داره ، او يطمح الى شراء بقية الدار ليجعل منها دارا اخرى ، الى جانب داره . ولم تكن هذه القاعدة مطلقة ، اذ كثيرا ما بيعت حصة من دار مشاع الى اشخاص اغراب عن المنطقة ، واحيانا عن المذهب ، ممـا يدل على ملكية صغيرة ومتسامحة تحرص على ايجاد مكان للسكن بالدرجة الاولى وقبل اي اعتبار آخر . وهذاالاقبال على ، شراء او بيع ، الدور ، او الحصص الشائعة فيها ، وبما يفسر الغياب الملحوظ لعمليات تأجير الدور او اجزائها ، بشكل فاق معـه نسبة الايجارات التي قد لا تسجل في المحكمة الا في حالة خلاف ، وذلك بالمقارنة مع كثرة عقود الايجار في دمشق ، مثلا ، في الفترة ذاتها .

ويلاحظ كذلك ان العادة ، عند بيع عقار او جزء منه ، ان يسجل في المحكمة ، اي في حجة البيع أو الشراء ، نوع ملكية الجزء المباع ، وهل انتقلت ملكيته لبائعه ، في الاصل ، عن طريق الشراء أو الارث . ومـن دراسة عقود البيع والشراء في سجل غزة الشرعي ، في فترة دراستنا ، يتبين لنا ان معظم اجـزاء الدور المبيعة قـد

استملكت عن طريق الارث ، وان مشتريها كانوا من الورثة . ونتج عن ذلك تجميع الملكية في يد واحدة ، والتخلص قدر الامكان من شيوع العقار . كما بيع عدد من العقارات ، أو اجزاء منها ، بسبب وجود المسوغ الشرعي لبيعها ، وهو احتياج القاصرين ، من الورثة ، للنفقة ، او بسبب غرق التركة بالديون . ولعبت النساء دورا هاما في شراء العقارات ، أو حصص منها ، لانهن تمتعن بثروة مجمدة ، كسبنها عن طريق ارث أو نفقة ، ووظفنها بشراء العقارات او الحلي ، او في الديون . كماانهن ادخرن المال ، بصورة عامة ، أكثر من الرجال .

ويلاحظ انه لم يكن هناك من محلة أو خط خاص بالمسيحيين في غزة في فترة دراستنا . فقد سكن هؤلاء في عدد من خطوط محلة الزيتون ، كما سكنوا في محلات اخرى ، مثل محلة الخضر ومحلة الدرج . وكان المسيحيون أقل سكنا في حي السجاعية والبرجلية مثلا . وتواجد المسيحيين في خطوط ومحلات معينة ، أكثر من تواجدهم في خطوط ومحلات اخرى ، ربما يفسر بقلة نسبتهم العددية الى باقي السكان ، الامر الذي لا يمكنهم من الانتشار بصورة متساوية في مختلف محلات غزة وخطوطها . ولم تكن أمكنة عمل المسيحيين ملاصقة لمناطق سكنهم ، بل نجدهم يشغلون دكاكين في قصبة السوق الرئيسية ، في حي السجاعية مثلا . ولم تكن دور المسيحيين متقوقعة على بعضها ، في الخطوط والمحلات التي تواجدت فيها ، بل جاورت دور المسلمين ، كما في المثال التالي : دار شايعة في خط (مسجد) الشيخ عثمان قوشقار ، بمحلة الزيتون ، اشترت فيها حبيبة بنت ابراهيم الخوري اربعة قراريط ونصف قيراط وربع قيراط ، البايع ولدها عبد النور بن يوسف حديدة ، الثمن ١٥٠٠ قرش صاغ مقبوضة بالاعتراف ، حدها قبلة الزقاق الغير نافذ ، وفيه الباب ، وشرقا دار السيد محمد بن السيد مصطفى العلمي ومن يشركه ، وشمالا حوش الحاج حسن بن الحاج احمد البورنو ، وغربا دار ايوب بن الياس الحداد ، وكان للمشترية ومن يشركها حصة بالدار . ونلاحظ في عمليات بيع وشراء العقارات ، ان ذلك لم يكن ضمن اطار الطائفة الواحدة ، بل شارك فيها ، كما في اية سلعة أخرى ، مسلمون ومسيحيون ، مما يدل على عدم تقوقع الطوائف في أمكنة معينة ، وعلى اختلاط دورهم . وهناك امثلة على اشتراك الفريقين حتى في ملكية عقار واحد ، مثل الدار ، في محلة الزيتون ، بخط مسجد الوزيري ، التي اشترى فيها كل من الشقيقين ، موسى وخليل ، ولدي المعلم ايوب مخايل الرومي ، سوية بينهما ، اثني عشر قيراطا . وكان البايع حمودة بن المرحوم سليمان شبلاق ، الوكيل الشرعي عن الحرمة خديجة بنت المرحوم حسين شبلاق . بثمن قدره ٣٦٠٠ قرش اسدي ، شركة الحرمة زبيدة أخت البائعة بحق الباقي . وحد هذه الدار قبلة دار

ورثة المرحوم محمد أبو عاصي المناخلي ومن يشركهم ، وشرقا دار ورثـة المرحوم مصطفى المجنون ، وشمالا الزقاق الغير نافذ وتمامه دار ورثة المرحوم درويش السوق ومن يشركهم ، وغربا الطريق السالك وفيها الباب . ثم استأجر يوسف ، أحـد المشترين ، من الحاج احمد شبلاق ، وكيل الحرمة زبيدة بنت المرحوم حسين شبلاق، فأجره الموكل المذكور نصف الدار المرقومة اعلاه ، شركة بها ، مدة خمس سنين ، بأجرة قدرها ٣٠٠ قرش اسدي ، واذن له الوكيل بصرفها في عمارة الحصة المذكورة بمعرفته . ويلاحـظ من المثال السابق ، بالاضافة الى التسامح وانتفاء التكتـل الطائفي ، ان الاجرة السنوية لنصف الدار ، التي عادلت ٦٠ قرشـا ، تشـكل نسبة ضئيلة من ثمن المأجور ، اذ تقدر بـ ١ر٦٦٦ ٪ من ثمنه البالغ ٣٦٠٠ قرش .

ومما يدل على عدم رغبة المسيحيين في التقوقع أو التكتل انهم لم يحاولوا شراء دور لمسلمين جاورت دورهم ، حين طرحت هذه الدور للبيع ، بل اشتراها مسلمون آخرون ، ولم يستغل المسيحيون شفعة الجوار لتملكها .

وهكذا ، فلم تكن في غزة ، في فترة دراستنا على الاقل ، محلة أو خط خاصين بالمسيحيين ، حرصوا على حصر ملكيتهم فيها ، كما انهم لم يمتنعوا عن بيع العقارات للمسلمين أو شرائها منهم. وما ورد في مقال (غات)، في عام ١٨٨٧، ومن نقل عنه، من ان هناك حارة خاصة بالنصارى ، مما قد ينطبق على الفترة التي كتب عنها ، ليس هناك ما يؤكده في وثائق غزة الشرعية ، في فترة دراستنا .

كما انه ليس من دليل ، في الوثائق الشرعية ، في الفترة التي درسناها ، على وجود حارة خاصة باليهود في غزة ، كما جاء في المقال المشـار اليـه ، ولعل ذلك قـد حدث في فترة لاحقة للوثائق التي ندرسها ، والتي تقف عند عام ١٨٦١/١٢٧٧ . واذا صح ذلك فانه يعني ان هجرة مكثفة لليهود الى غزة قد تمت خلال حوالي خمس وعشرين سنة ، أي بين ١٨٦١ و ١٨٨٧ ، استوجبت فرزا طائفيا بين السكان . وجاء ذكر اليهود مرتين في وثائق غزة الشرعية التي استخدمناها ، وفي المرتين لم يكن هؤلاء اليهود من سكان غزة . ففي المرة الاولى اشارة الى شلوه اليهودي اليافي ، الذي استأجر اوضة (غرفة) بخان الزيت في غزة ، محل الكمرك ، وضع فيها امتعته ودراهمه ،ثم قفلها وتوجه الى اسكلة يافـا . وعند رجوعه ادعى ان ممتلكاته في الاوضة سرقت ، واتهم اناسا حلفوا ان لا علاقة لهم بذلك .. وعجز شلوه عن اثبات التهمة عليهم ، فمنع مـن معارضتهم . والمرة الثانية حين اشترى الخواجه معتوق مسعد ، بطريق الوكالة الشرعية عن الحرمة رحيل بنت ساسون الجوهري البغدادي اليهودي ، بتاريخ ١٧ محرم ٢٧/١٢٧٥ آب ١٨٥٨ حصة من سبعة قراريط ونصف

قيراط وربع قيراط وثمن قيراط وثلاثة ارباع ثمن قيراط في الدار الكائنة داخل اسكلة يافا ، المعروفة بدار الكنفاني ؛ بخط حارة اليهود . ففي الحالة الاولى كان شلوه من يافا ، وفي الحالة الثانية لا نعرف مكان اقامة رحيل بالضبط ، وليست نسبة ابيها بالبغدادي بكافية للاستنتاج على ان مكان اقامتها كان في بغداد او في غزة ، ولكن شراءها قسما من دار في يافا يدل على علاقتها بذلك البلد ان لم يكن على اقامتها فيه . واجراء البيع والشراء امام قاضي غزة ربما يفسر بأن البائعين اقاموا في غزة ، أو ان وكيلهم ، على الاقل ، الذي اجرى عملية البيع ، كان من سكان هذه المدينة ومن المقيمين فيها . ولم يكن أمر تسجيل حجج البيع في محكمة غير محكمة المدينة التي يوجد فيها العقار المباع بالامر الممنوع ، بل كان ذلك شائعا آنذاك الى درجة استدعت اصدار أمر من والي القدس الى قاضي غزة بتاريخ ٢ جمادى الثاني ٧/١٢٧٥ كانون الثاني ١٨٥٩ ، أي بعد اربعة أشهر ونصف من صدور حجة البيع العائدة لرحيل ، طلب فيه التدقيق في عملية انتقال الاملاك ، وعدم تعاطي بيع اي عقار خارج منطقة القاضي « فبعد الآن اذا تعاطيتم عملا مخلا بهذه النظامات وانوجد حجة بيع وانتقال بعد الاعلان الذي حصل ليس مستوفيا النظام المقرر او حررتم حجة بيع محل واقعا بالقدس أو في محل خارج نيابتكم فلا نقدر نصمت عن اجرى التربية اللازمة »(١٢٨) .

ولو نظرنا الى مجموع السكان في غزة لوجدنا انسجاما ومساواة في التعامل ، بين اتباع مختلف المذاهب . مثلا ، اعتمدت شهادات المسيحيين في المحكمة ، بالنسبة للمسلمين ، والعكس بالعكس . كما ان دور السكن ، كما لاحظنا ، اختلطت ببعضها . واستدان اتباع المذاهب المختلفة بعضهم من البعض الآخر ، وتشاركوا في اعمال ومشروعات تجارية واحدة . ولم يعطل هذا التعايش بعض مظاهر التمييز ، التي كانت شائعة آنذاك في الدولة العثمانية ، كأن يشار الى المسيحي بالذمي ، أو النصراني ، وان يلقب بالمدعو ، أو الخواجة ، وان تستخدم كلمة « ولد » حين نسبته ، وليس «ابن» التي كني بها المسلمون . اما كلمة «المعلم» ، التي اشير بها الى عدد من المسيحيين والمسلمين فيبدو انها كانت ذات مدلول حرفي ، تشير الى اتقانهم الحرفة ، وتعادلها كلمة « اوسطة » ، المحرفة من « استاذ » الفارسية الاصل . ولم يكن وجود المسيحيين طارئا في غزة بل كانوا من سكانها الاصليين بدليل اشارة الوثائق لاحدهم بانه من نصارة غزة .

ولم تشر وثائق غزة ، في فترة دراستنا ، الى المذاهب المسيحية المختلفة فيها . وهناك اشارة في احدى الوثائق الى بيع الحرمة مارية بنت روفايل القبطي دارا لها

بمحلة الزيتون بغزة . فاذا كانت كلمة « القبطي » تشير الى مذهبها ، فيعني ذلك ان اقباطا من مصر هاجروا ، مثل المسلمين ، الى غزة . وهناك اشارة الى ان صراف كمرك غزة كان زنون الارمني (وامين الكمرك جناب حمدي افندي) ، ولا نعلم الى اي مذهب مسيحي انتسب زنون . ولكن امرا اصدره والي القدس الى قاضي غزة ، علمي زادة السيد مصطفى افندي ، بتاريخ ٢ جمادى الثاني ١٢٧٥/ (٧ كانون الثاني ١٨٥٩) ، اشار الى وجوب التفحص عن هوية مشتري العقار ، وهل « هو من تبعة الدولة العلية أم لا وكيفية الوقوف على هذه الحقيقة يكون من راس الملة المنسوب اليها اعني ان كان من المسيحيين ورومي المذهب مثلا ام خلافه فيصير الاستعلام من رأس ملته ومتى أخذ الجواب انه من تبعة الدولة العلية وتبين محليا سلامة جميع ذلك المحل من المحذور ملكا وموقعا فعندها يصير الرخصة من الحكومة بتحرير حجة وسند البيع للمشتري كمايوافق اصول الشرع» (١٢٩) . ونلاحظ ان الامر خص المسيحيين من اصحاب الملل ، ربما لعدم وجود غيرهم ، كما انه خص ذكر المذهب الرومي ، أي الارثوذكسي ، المعروف والمعتمد في الدولة العثمانية . واشار ضمنا الى وجود مذاهب اخرى ، ربما كانت هي المعنية بالامر الصادر ، لان طلب التأكد من أن المشتري يجب أن يكون من تبعة الدولة العلية يعني ان اناسا من غير هذه التبعه كانوا يشترون العقارات بشكل مخالف لاصول الشريعة . ولعل في هذا ما يدل على تهافت الاجانب على شراء العقارات في غزة ، وربما في غيرها .

وقد اكدت الدولة العثمانية ، في فترة التنظيمات ، وفي اعقاب صدور خط شريف همايون في عام ١٨٥٦ وقانون العقوبات الجديد في ١٨٥٨ ، على المساواة بين سكان الدولة ، بقطع النظر عن مذهبهم . ففي ٢٥ ذي الحجة ١٢٧٤/ (٦آب ١٨٥٨)، بعث والي القدس بأمر الى قائمقام غزة ، وكبار موظفيها ، يبلغهم بوجوب تطبيق المساواة العادلة بين جميع السكان « من كل صنف وتبعة ومن أي ملة ومذهب » ، عملا بأوامر الدولة العثمانية(١٣٠) .

ولو استعرضنا تركات المتوفين في غزة ، في فترة دراستنا ، لوجدنا معلومات هامة تتعلق بالحياة الاجتماعية والاقتصادية فيها . وهناك بضع ملاحظات ، في هذا المجال ، يجدر ذكرها أولا . فالمعتاد ان تنظم ضبوط التركات ، في المدن الكبيرة ، من قبل قسام عربي ، أو بلدي ، فيما يتعلق بالمدنيين ، ومن قبل قسام عسكري ، فيما يتعلق بالعسكريين . ونظرا لوجود نائب قاض حنفي واحد ، وبالتالي محكمة واحدة في غزة ، فقد نظرت هذه المحكمة في تركات المتوفين بعامة . والمعتاد أيضا ، كما في دمشق مثلا ، ان تذكر تركات كافة المتوفين ، على اختلاف مذاهبهم وثرواتهم

واجناسهم ، في سجلات القسام ، التي اشير اليها بالمخلفات ، وذلك بشكل متتال ، وليس وفق ترتيب معين ، كأن يخصص سجل ، أو جزء منه ، للمتوفين من غير المسلمين ، أو للنساء ، أو للريفيين . ورغم ان سجل الوثائق الشرعية في غزة ، الذي اعتمدناه ،ذكر مخلفات نساء توفين فيها ، فانه لم يذكر المتوفين في الريف التابع لغزة ، باستثناء حالتين ، احداهما لشخص توفي بقرية الدوايمة ، والاخرى لآخر توفي بخان يونس ، وكلاهما من موظفي كرنتينة غزة . اما الذين يحملون ، مثلا ، نسبة « الجبالي » او « الرملي » من المتوفين ، الذين ذكرت ضبوط تركاتهم ،فهم من سكان غزة الذين احتفظوا باصولهم الريفية في اسمائهم . ولم يرد في ضبوط المتوفين في سجل محكمة غزة ذكر للمتوفين من النصارى .

ومن الملاحظات الاخرى على ضبوط التركات ما جاء في المراسلة التي وجهها قاضي القدس « منلا افندي الديار القدسية » ، الى نائب القضاء في غزة ، بمناسبة تعيين هذا الاخير في منصبه ، حين أوكل اليه ، من جملة ما أوكل « تحرير التركات الغير جسيمة وتوزيعها بين مستحقيها بالفريضة الشرعية »(١٣١) . ولا نعلم هل هذا التقييد شيء جديد أم انه تذكير بقاعدة اهملها القاضي . فاذا طبقت هذه المراسلة بحذافيرها فهذا يعني ان قاضي غزة (نائب القضاء فيها) لم ينظر في التركات الكبيرة ، التي يفترض ان امرها قد اوكل الى قاضي القدس . ولا ندري ، في حال تطبيق ذلك ما اذا كان ضبط هذه التركات قد سجلت صورة عنه في سجل محمكة غزة . ولا نعرف ، كذلك ، سقف التركة ، الذي لم يسمح لقاضي غزة بأن يتجاوزه ، أو بمعنى آخر ما هي حدود « التركات الغير جسيمة » ، التي سمح له بالنظر فيها . وبتفحص ضبوط التركات في سجل غزة الذي استخدمناه نجد ان اكبر تركة فيه بلغت ٦٥٠٨٦ قرشا اسديا ، قبل حسم الرسوم والمصاريف المترتبة على التركة .

وبلغ عدد ضبوط التركات ، التي سجلت في سجل غزة الذي اعتمدناه ، ستة وخمسين ضبطا ، تاريخ أقدمها ٢٨ جمادى الاول ١٢٧٣/ (٢٤ كانون الثاني ١٨٥٧) ، وتاريخ احدثها حوالي منتصف جمادى الثاني ١٢٧٧/ (اواخر كانون الاول ١٨٦٠ ، وهي حدود السنوات التي يعالجها السجل . ومن مجموع التركات هذه ، خصت ثمان منها نساء توفين . واذا اعتبرنا ان عدد سكان غزة قدر ، في فترة دراستنا ، بحوالي خمسة عشر الف نسمة ، فان وفاة ستة وخمسين منهم على مدى حوالي اربع سنوات يعتبر نسبة ضئيلة ، رغم ان معظم المتوفين كانوا من اصحاب الاسر . ولم تذكر الوثائق من توفي من القاصرين ، ولا بد ان نسبتهم كانت

كبيرة . واذا صعب إتخاذ ضبوط التركات كمؤشر لمعرفة نسبة الوفيات بين السكان ، فان دراستها ، اذا ما اخذناها كعينة ، توصلنا الى نتائج اجتماعية واقتصادية هامة .

ويلاحظ في تركات الرجال الثمانية والاربعين المتوفين ان اربعة منهم لـم تذكر لهم زوجات ، أو أولاد على قيد الحياة ، حين توفوا . وربما كانوا غير متزوجين ، أو متزوجين ماتت زوجاتهم ، وان ستة منهم كانت لكل منهم زوجتان ، مما يدل على تدني نسبة تعدد الزوجات . كما انه لم ترد أية حالة بلغت فيها زوجات شخص واحد ، خلفن له أولادا وكن في عصمته حين وفاته ، اكثر من زوجتين ، وفي حالة واحدة كانت احدى الزوجتين قاصرة . وطبيعي ان الزوجات اللواتي طلقن ، دون أن يخلفن أولادا ، لم يذكرن ، لانهن لا يرثن ، في حين يذكر الاولاد من زوجة سابقة ، لم يشر الى اسمها ، لانها لم تكن في عصمة صاحب التركة حين وفاته .

ونلاحظ ان عدد الابناء البالغين ، مـن الجنسين ، للرجال المتوفين الاربعـة والاربعين ، بلغ واحدا وخمسين (منهم ٢٩ من الذكور و ٢٢ من الاناث) ، وعـدد القاصرين بلغ تسعين (منهم ٤٤ ذكرا و ٤٦ انثى) ، أي ان مجموع الابناء ، من بالغين وقاصرين ، كان ١٤١ . وبذلك يكون وسطي ابناء الاسرة ثلاثة ، وهذه نسبة قليلة اذا ما أخذنا بعين الاعتبار الطبيعة الزراعية لسكان غزة ومنطقتها . ويتبين أيضا ان عدد الاناث بين الابناء الـ ١٤١ ، كان ٦٨ انثى ، اي بنسبة ٤٨٪ ، ولكن نسبة الاناث بين مجموع القاصرين ، وهو ٩٠ ، بلغت حوالي ٥١٪ ، في حين بلغت مـن مجموع البالغين ، وهو ٥١ ، حوالي ٤٣٪ . وربما يفسر هذا التدني في نسبة الاناث بين البالغين بقلة الرعاية التي تمتعت بها الاناث ، حين كن قاصرات ، مما أدى الى ارتفاع نسبة الوفيات بينهن .

ونتج عن كثرة عدد الاناث بين ورثة المتوفين تجزئة الارث الى حصص اكثر مما لو كان العدد الاكبر ، من الورثة ، من البنين . وحدث مثـل ذلك بالنسبة لتعدد الزوجات ، لان الثلث قسم بينهن مهما كان عددهن . واذا اعتبرنا ان المرأة عندما تتزوج لا تنفق على نفسها بل ينفق زوجها عليها ، حتى بعد طلاقها ، وذلـك خلال عدتها الشهرية ، كما تشير عشرات الوثائق في غزة ، فانها على قلة حصتها في الميراث ، تدخر كمية لا بأس بها من المال ، وتوظف ذلك في ميادين مختلفة ، مثـل شـراء العقارات ، والحلي ، وعقد الديون ، بالدرجة الاولى لزوجها ، وأولادها ، ثـم للآخرين .

ولعل اهم استنتاج ديموغرافي نصل اليه من دراسة التركات هو النسبة الكبيرة من الابناء القاصرين الذين خلفهم المتوفون ؛ والتي بلغت ٩٠ من اصل ١٤١ ، اي حوالي ٦٣٪ . ولو اضفنا الى عدد القاصرين في التركات الاربع والاربعين التي درسناها ، اربعة أجنة ، يتوقع ولادتها لدى بعض زوجات المتوفين ، لارتفعت هذه النسبة الى حوالي ٦٤٪ . ونستنتج من ذلك أحد أمرين : اما ان الزواج كان يتم في سن متأخرة نسبيا ، وهذا غير معقول ، بالنسبة للمعطيات الاخرى المعروفة في المجتمع الزراعي ، مثل حرص الاهل على زواج الابناء في سن مبكرة ، لاسباب اجتماعية واقتصادية ، او ان وسطي الاعمار بين الرجال كان متدنيا . ومهما كان السبب ، فان في ذلك دليلا على ان مجتمع غزة كان فتيا نسبيا . وطول اعمار الزوجات ، بالنسبة للازواج ، ربما يفسره صغر سنهن ، بالنسبة للازواج ، عند الزواج ؛ وقلة الاعمال المرهقة التي يقمن بها . كما ان من بقي منهن على قيد الحياة ، بعد وفاة أزواجهن ، يدل أيضا على مقاومتهن الطبيعية ومناعتهن ، حين كن صغيرات ، فبقين عندئذ على قيد الحياة .

ويمكننا أيضا ، من خلال الوثائق الشرعية ، معرفة النسب التقريبية للزواج والطلاق وايجاد خط بياني لها مرتبط بالاوضاع الاقتصادية . فقد اخذنا ، بصورة عشوائية ، عينة تقع ضمن فترة بين ٢٣ ذي الحجة ١٢٧٤/١٤ آب ١٨٥٧ ونهاية رجب ١٢٧٧/١١ شباط ١٨٦١ ، اي في حوالي واحد وثلاثين شهرا ، فوجدنا انه ذكر فيها احدى وخمسون حالة زواج مقابل سبع وثمانين حالة طلاق . ورغم ما قد يكون في هذا من تكرار في الزواج ، أو في الطلاق ، بالنسبة لشخص واحد ، فان النسبة المقارنة تبقى ذاتها . وهذا يدل ، بوجه عام ، على تفكك في الاسرة . وفي حالات الزواج الاحدى والخمسين كانت الزوجة في ثلاث وثلاثين منها بالغة عند الزواج ، وقاصرة في الحالات الاخرى . وأقل مهر بالنسبة للبالغة كان اربعمائة قرش ، وفي هذه الحالة كان الزوجان مصريين ، من نزلاء لواء غزة . واعلى مهر بلغ ١١٠٠٠ قرش ، وكان الزوج ابن أمير بدوي ، وهذا استثناء لان أعلى مهر بالنسبة لسكان غزة ، بلغ ٥٥٠٠ قرش . وبلغ متوسط مهر البالغة ، في العينة التي درسناها ، ١٦١٨ قرشا ، في حين بلغ متوسط مهر القاصرة ١٧٢٥ قرشا . ولم تقل نسبة المهر في الريف عنها في المدينة ، بصورة عامة ، مما يدل على مستويات إقتصادية متشابهة وتقاليد مالية متقاربة في الزواج . وفي مختلف حالات الزواج شكل المقدم ، أو الحال ، من المهر نسبة تتراوح بين ٨٠ و ٩٥٪ من مجموع المهر . ويؤكد هذا الفائدة الاقتصادية من الزواج بالنسبة لاهل العروس ، كما انه يفسر سهولة الطلاق وعدم وجود رادع اقتصادي كبير له .

ويلاحظ ، في العينة التي درسناها ، ان الزواج بين الاسر المتباعدة كان هو الغالب في حين كان الزواج بين الاقرباء أقل نسبة . وربما يفسر هذ الامر ، الذي يبدو غريبا ، بالنسبة لتقاليد الزواج ، وخاصة بين الريفيين ، أو بين من هم من اصول ريفية ، ان الزواج بين الاقرباء قد لا يسجل في المحكمة ، لان أي خلاف يحل عائليا . وقلما وردت حالات زواج بين سكان الريف وغزة . وكان الزواج في الريف ، بصورة عامة ، ضمن اطار القرية الواحدة ، وفي حالات أقل بين قريتين . كما ان الزواج بطريق البدل ، كان يزوج رجل ابنته من شخص آخر مقابل زواجه من ابنة هذا الشخص ، كان معروفا ، وخاصة في الريف . أما بالنسبة للنزلاء المصريين ، سواء في غزة أم في الريف ، فغالبا ما تزاوجوا من بعضهم ، ويسهل معرفة ذلك من نسبة « المصري » التي لحقت باسمائهم ، مما ابقاهم كتلة متراصة وغريبة .

أما بالنسبة للطلاق في العينة التي درسناها ، فقد بلغت حالات الطلاق بالثلاثة احدى وثلاثين حالة من اصل سبع وثمانين ، والبقية كانت بالمخالعة . ومبادرة الطلاق بالثلاثة ، كما هو معروف ، تخص الرجل ، اما الطلاق بالمخالعة فأمره بيد الزوجة ، أو وكيلها ، الذي قد يكون والدها أو شخصا آخر ، ويتم بموافقة الزوج . وارتفاع نسبة الطلاق بالمخالعة يفسر بسبب اقتصادي ، كأن تحاول الزوجة الحصول على مؤخر مهرها ، ونفقة عدتها ، ونفقة اولادها القاصرين ، ثم تتزوج من جديد في غالب الاحيان . ويستفيد والدها ، ايضا ، مرة ثانية ، من زواجها هذا . ولا يعطى الزوج موافقته ، في الطلاق بالمخالعة ، الا حين يسترد ما بذمة الزوجة أو والدها ، او وكيلها له . والمثال التالي يوضح ذلك : سألت الحرمة فطومة بنت عمرو أبو عقبة زوجها ، الحاج احمد بن يوسف بلبل ، ان يخالعها من عصمته وعقد نكاحه على ١٢٠٠ قرش بذمتها له ، فاجابها لذلك ، وقال لها خالعتك من عصمتي وعقد نكاحي على ١٢٠٠ قرش بذمتك لي ، ثم دفعت له من ذلك ٥٤٠ قرشا ، وقاصصها بمؤخر صداقها ، وقدره ٢٠٠ قرش ، ونفقة عدتها ، وقدرها ٦٠ قرشا . والباقي لها بعد ذلك ، وهو ٤٠٠ قرش اسدي ، اذن لها ان تصرفه على ولده القاصر منها ، في مدة اربع سنوات ، كل سنة مائة قرش . ولكن ، بعد اقل من شهرين ، تزوج الزوج ، الحاج احمد بن يوسف بلبل ، الحرمة فطومة ، مخلوعته سابقا ، بمهر قدره ٨٤٠ قرشا ، الحال منها ٦٤٠ قرشا ، والباقي ٢٠٠ قرش ، وهي التي زوجت نفسها على ذلك . ولا ندري اذا كان في الامر محاولة لتغطية شيء ما ، او ان اعادة الزواج اقتضتها ضرورات اقتصادية ، وربما شخصية .

وقد تمتعت المرأة ، في غزة وريفها ، بقدر كبير من الاستقلال في العمل . وكثيرا ما ظهرت في المحكمة بنفسها ، فيما يتعلق بزواجها وطلاقها ، وشرائها العقارات ،

او بيعا ، ووقفها الاوقاف ، وعقدها الديون والمطالبة بها . كما انها ظهرت في المحكمة كمدعية ومدعى عليها . ومع ذلك ، لم يرد اسم امرأة بين شهود الحال او العدول في المحكمة . وطبيعي ان الوكيل ناب عن المرأة ، حين لم تحضر بنفسها ، واقتضى ذلك منه ان ياتي بالشهود لتأكيد وكالته عنها . وكان ظهور المراة المسيحية في المحكمة الشرعية اقل من ظهور المراة المسلمة ، نظرا لان زواجها او طلاقها لا يتمان في هذه المحكمة ، وناب عنها ، في الغالب ، وكيلها في قضايا البيع والشراء . ولم تميز المحكمة بين المراة المسلمة والمسيحية من حيث اللقب والنسبة ، كما فعلت بالنسبة للرجال من الطرفين ، فكلتاهما وصفتا بالحرمة ، اذا كانتا متزوجتين ، واستعملت في نسبتهما لفظة « بنت » فلان .

ووجدت الجواري في غزة ، واختلفت الوانهن واثمانهن . مثلا ، جارية سمراء بيعت في تركة احمد عودة البطل بثمن قدره ٢٥٠٠ قرش ، واخرى سوداء ، اسمها امان ، اعتقها مالكها قبل وفاته . وكان للنساء الثريات جوار او مملوكات اعتقنهن ابان حياتهن ، واوصين لهن بالمال بعد مماتهن . وعرفت الجارية ، قبل عتقها باسمها الاول فقط ، وبلونها ، واسم مالكها . واطلق على الجارية ، التي اعطيت حريتها ، لقب « معتوقة » أو « عتيقة » ، ونسبت الى معتقها ، كأن يقال الحاجة حليمة عتيقة الحرمة السيدة الحاجة زينب .

وكثر النزلاءالاغراب في غزة وريفها . واشير الى زاوية الهنود وخان زاوية الهنود فيغزة ، في محلة البرجلية ، بخط سوق الفخار . وربما دل هذا على تواجد الهنود في غزة وترددهم عليها للتجارة . وليس من دليل ، في الوثائق ، على توطن الهنود فيها ، او في ريفها ، اذ انهم لا يذكرون في عمليات بيع العقارات او شرائها ،ولا في وقائع الطلاقوالزواج والوفيات . ولا ندري اذا كان قدوم الهنود الى غزة قد تم في الماضي البعيد او القريب ، واذا ما كان متصلا . ولكن نسبة الزاوية والخان اليهم ربما يدل على تواجد مستمر ، وان يكن غير مستقر .

وهناك اشارات الى وجود المغاربة في غزة وتوطنهم فيها . فقد ذكر استيفاء الحرمة حفيظة بنت المرحوم محمد آغا البرعصي المغربي مبلغا من المال من زوجها عبد الله بن المرحوم عبد الحفيظ آغا البرعصي المغربي . وذكرت دار الحاج هيبة المغربي بمحلة السجاعية ، بخط الشيخ محمد الطيار . ولا ندري الى اي مدى تواجد المغاربة في غزة وريفها ، وبأية صفة : كمجاورين ، ام كعسكريين ، ام كتجار ،ونستدل من لقب آغا ، بالنسبة للاسمين السابقين ، الصفة العسكرية التي غلبت على المغاربة

المتواجدين بكثرة ، مثلا ، في بلاد الشام ، منذ القرن الثامن عشر ، اذ كانوا فيها جنودا وحرابا . والتواجد المغربي ، في بلاد الشام في العهد العثماني ، بدأ اساسا بهدف المجاورة والعلم ، ثم ازداد في المجال العسكري . وزواج المغاربة ، فيما بينهم ، كما في المثال السابق ، امر له دلالته ، لان من طبيعة المغاربة ، في بلاد الشام ، الانطواء على انفسهم والتكتل في طوائف ، يحمل كل منها اسم منطقة في المغرب انتسب افرادها اليها ، مثل طائفة الفاسية ، والمراكشية ، والدراوية ، والتونسية ، والسوسية ، والجزائرية ، والطرابلسية . وتراس كل طائفةشيخ رعى مصالحها . وتراس الجميع شيخ المشايخ .

واشارت الوثائق الى طائفة النور في غزة ، وذلك بمناسبة مخالعة تمت بين امرأة وزوجها من النور . ويدل لجوء النور الى المحكمة الشرعية على تمسكهم بمبادىء الشريعة ، وعلى ترددهم الى غزة ، وربما على استقرارهم الجزئي او الكلي في المنطقة .

اما الفئة التي فاقت ما عداها ، من النزلاء الاغراب ، بعددها ، واستقرارها في غزة وريفها ، واشتراكها في الفعاليات الاقتصادية المختلفة ، ونشرها لكثير من المصطلحات التي اتت بها من بلدها الاصلي ، فهي المصريون . ولا عجب في ذلك نظرا لجوار لواء غزة لاراضي مصر ، وللعلاقة السياسية والاقتصادية والسكانية المستمرة بين المنطقتين . وكانت قلعة العقبة ، في فترة ذراستنا ، تابعة « قضا مصر » . وجاء في كتاب (بيديكر) ، من حوالي ١٨٩٠ ، ان غزة شبه مصرية ، وان الغطاء الذي استعملته نساؤها كان مشابها لغطاء سكان مصر .

وكثيرا ما استخدم المصريون محكمة غزة لتسجيل عقود بيع العقارات وشرائها في مصر ، بالاضافة ، طبعا ، الى استخدامهم اياها في تسجيل العقود المحلية . واشارت الوثائق الى كل مقيم من اصل مصري بالمصري ، مما سهل تمييز المصريين عن غيرهم . واشير احيانا الى البلد الام للمصري المتوطن في لواء غزة ، كأن يكون من دار قلعة نخل ، من اعمال مصر ، او من قرية الصالحية ، او غيرها . وكان عدد من المصريين القادمين الى لواء غزة من اصول بدوية ، واشير اليهم على انهم من عرب مصر ، وسميت بعض طوائفهم مثل « طايفة السعادين » و « طايفة الحواز » و « طايفة اكباد الفتاورة » .

ولم يحل المصريون في محلة او خط خاص بهم في غزة ، فقد تواجدوا ، مثلا ، في محلات الزيتون ، والبرجلية ، والسجاعية ، وتملكوا فيها . كما تزاوجوا ،

أحيانا ، مع السكان المحليين . ويبدو ان الوضع الاقتصادي للمصريين المقيمين في غزة لم يكن متميزا ، نظرا لشرائهم دورا في غزة باسعار متدنية .

ولا تتوافر معلومات مفصلة حول عمل المصريين المقيمين في لواء غزة . وقد اشير الى احدهم انه جندي ، ولا ندري صفة الجندية آنذاك . فقد اشير ، في احدى الوثائق ، الى شاب في غزة اخذ للنظام ، مما يدل على نوع من الخدمة الاجبارية في الجيش العثماني . ووصف مصري آخر في غزة بانه دقاق البارود . وهذه صفة اطلقت على اصحاب الزنود القوية ، الذين عملوا في دق البارود بمطارق طويلة القبضة تحاشيا لانفجار البارود . واشير الى اخر اقتنى ثلث دار بمحلة الزيتون في غزة بانه الاسطى . واذا كان مفهوم اللقب هنا حرفيا فانه يدل على براعته في المهنة .

وقد عمل بعض المصريين في كرنتينة غزة . وكان لهذه الكرنتينة ، التي اقيمت جنوبي غزة ، في منطقة عرفت باسمها (ضريبة الكرنتينا) ، ناظر ، ومدير ، واون باشي ، اي قائد عشرة . وذكر كتاب (بيديكر) وجود كرنتينة ، بجوار قلعة ، قرب العريش ، في منطقة الحدود مع مصر . ولا ندري ما اذا كانت هي ذاتها الكرنتينة التي اشارت اليها وثائق غزة الشرعية ، حين ذكرت ضريبة الكرنتينا ظاهر غزة . ومما يرجح انها هي نفسها ان المفروض في الكرنتينة ان تكون في منطقة الحدود ، حيث يمكن عزل المصابين . كما ان مصطفى افندي اسطنبلي ، اون باشي كرنتينة غزة ، توفي في خان يونس ، القريبة من الحدود .

وقد تواجد المصريون في ريف غزة . ومن القرى التي سكنوها زرنوقة ، خان يونس ، دير البلح ، يبنا ، وجولس . واشير الى المصريين المقيمين في هذه القرى على انهم من نزالها . وذكرت اسماء عدد منهم بمناسبة خلاف حول ملكية ثور ، او حمار ، او جمل . وبلغ من سماحة صدر قاضي غزة ، واهتمامه بتطبيق القواعد الشرعية في كل كبيرة وصغيرة ، ان احضرت هذه الحيوانات في المجلس ، او اكتفي بايفادها في بابه .

وغالبا ما تزاوج المصريون بين بعضهم ، سواء في ريف غزة ام في قراها ، مما ابقاهم كتلة متميزة لم تندمج كلية مع السكان المحليين الا بمرور الزمن . ولم تكن نسبة الطلاق بينهم باقل من نسبتها بين السكان المحليين . وقلما لجأت المرأة المصرية الى تعيين وكيل عنها في القضايا التي رفعتها الى المحكمة ، بل كانت تظهر بنفسها في المحكمة .

والكتلة السكانية الرئيسية في ريـف غـزة ، مـن حيث الاهمية السياسية والاقتصادية ، كانت البدو . وسنستعرض الفعاليات الاقتصادية للبدو في بحث الاقتصاد ، ونكتفي هنا بالتعريف بهم وذكر مظاهر من حياتهم الاجتماعية مستشفة من خلال الوثائق الشرعية . فقد انقسم البدو ، في منطقة غزة ، الـى قسميـن رئيسيين : عربان بلاد غزة الصف القبلي ، او القبالي ، وترأسهم الشيخ عيسـى ابن المرحوم الشيخ عايش الوحيدي الحسيني ، الذي لقب بشيخ مشايخ هـؤلاء العربان ، وعربان بلاد غزة الصف الشمالي ، وتراسهم الشيخ حسين بن المرحـوم الشيخ رباح الوحيدي الحسيني ، الذي لقب بشيخ مشايخ هؤلاء العربان . ويبدو ان الشيخ حسن بن المرحوم الشيخ رباح الوحيدي الحسيني ، الذي كان احيانا الوكيل الشرعي عن اخيه الشيخ حسين ، قد حل مكانه كشيخ مشايخ عربـان الصف الشمالي ، وذلك في الفترة الواقعة بين ٢٥ شوال ١٢٧٥/(٢٨ ايار ١٨٥٩)، حين ورد اسم الشيخ حسين ، شيخ مشايخ عربان بلاد غزة الصف الشمالي ، و ٢٥ شوال ١٢٧٦/(١٦ ايار ١٨٦٠) ، حين ورد اسم الشيخ حسن شيخ مشايخ هؤلاء العربان ، هذا اذا لم يخطىء كاتب الوثائق الشرعية بين اسمي حسين وحسن ، كعادته في كثير من الاحيـان .

ويبدو من تسميات شيوخ عربان الصفين الشمالي والقبالي انهم انتسبوا الى اسرة واحدة ، هي الوحيدي او الوحيدات . ولا نعرف من اي وحيدات كان هؤلاء ، اذ ذكر العارف ان هناك وحيدات التراايين ووحيدات الجبارات ، ونسب الوحيدات اصلهم الى قريش وانتموا الى الحسين بن فاطمة الزهراء .

وورد كذلك ذكر عرب السواركة ، وموقعهـم الى الشرق من غزة ، ربما في منطقة بئر السبع ، وهم غير عرب السويركة الى الجنوب منها . وذكـر شيـخ عرب القديرات ، واسمه الشيخ عوض بن المرحوم الشيخ سلامة ابي رقيـق . ويشتق اسم عرب القديرات مـن قدرتهم « على الطعن والنزال » ، وكانـوا في الجنوب الشرقي من غزة ، الى الشرق من عرب العزازمة . كما ورد ذكر عرب بني ايوب ، وعرب وادي موسى . ولا نعلم اذا كان هؤلاء الاعراب قد شكلوا جزءا مـن عربان الصف القبلي او الصف الشمالي . والدليل انه وجد مشايخ عربان خارج نطاق نفوذ شيخي مشايخ الصفين القبلي والشمالي ان الاوامر التي ارسلها والي القدس الى المسؤولين في لواء غزة اشارت الى « مفاخر القبايل والعشاير شيوخ مشايخ عربان الصف القبالا والشمالا ومشايخ العربان زيد عشيرتهم » . وقـد اعتمدت الدولة العثمانية على معظم هؤلاء العربان في نقل المؤن ، وعلى الاخص الشعير والحنطة من غزة الى بندر معان لحساب قافلة الحج الشامي .

وقد التزم البدو باصول الشرع الاسلامي فلجأوا الى محكمة غزة لفض المنازعات بينهم وبين غيرهم ، او لابراء ذمتهم تجاه مالية الدولة . كما انهم سجلوا بعض عقود الزواج في محكمة غزة . فقد تزوج ، مثلا ، الشيخ عوض ابن المرحوم الشيخ سلامة ابي رقيق ، شيخ عرب القديرات ، امونة البكر البالغ بنت المرحوم الشيخ احمد الشاعر اللهواني ، بمهر مقداره اربعة آلاف وخمسماية قرش اسدي ، الحال منها اربعة آلاف قرش ، والباقي يؤخر على الزوج لاقرب الاجلين ، زوجها على ذلك وكيلها السيد سلامة الهليس . وقبل الزوج المذكور لنفسه ذلك . ولا نعلم تماما فيما اذا كان الشيخ احمد الشاعر اللهواني غزيا ، ولو ثبت ذلك لتأكد لدينا بعض علاقات الود ، لا العداء ، بين سكان غزة والبدو . ويؤكد هذا التزام مشايخ البدو بالشريعة حين سجلوا عقود زواجهم في محكمة غزة ، وكذلك شراء عدد منهم دورا لهم في غزة . وكان اعلى مهر سجل في محكمة غزة ، في فترة دراستنا ، هو مهر زواج الشيخ عيسى بن المرحوم الشيخ عايش الوحيدي الحسيني ، شيخ مشايخ عربان بلاد غزة الصف القبلي ، من امينة البكر القاصر ابنة جناب عين الاغوات الشيخ عقيلة الحاسي (لعله شيخ بدوي) ، اذ بلغ احد عشر الف قرش ، الحال منها عشرة آلاف ، مقبوض بيد والد الزوجة . وقد زوجها على ذلك الشيخ حمود شقيقها الثابتة وكالته عن والدها عقيلة آغا .

وكان الشيخ عيسى قد اشترى ، قبل زواجه هذا بحوالي ثلاث سنوات ، دارا من اكبر دور غزة ، بمحلة الخضر ، بخط حمام السمرة ، داخل بوابة الكجك ، بأعلى ثمن ذكرته الوثائق لاية دار ، ومقداره ثلاثة وثلاثون الفا وستمائة قرش ، قبضت في المحكمة بيد الشقيقين البايعين ، الشيخ عبد الله والشيخ عبد القادر ، ابني المرحوم الحاج صقر العايدي . وكان هذان قد اشتريا عشرين قيراطا من هذه الدار من الشيخ عايش ، والد الشيخ عيسى ، الاصيل عن نفسه والوكيل عن ابنتي اخته ، كما اشتريا بقية القراريط ، وهي اربعة ، من شركاء الشيخ عايش ، بموجب حجج مؤرخة في رمضان وشوال ١٢٦١/(آب ــ تشرين الاول ١٨٤٥) . والذي يلفت النظر في هذه الدار انها ضمت ما لم تضمه دور غزة الاخرى ، لتتلاءم ، كما يبدو ، مع احتياجات ساكنها البدوي . فقد اشتملت على قاعة كبيرة بخيمتين ، وقاعة بخيمة واحدة ، الى جانب لواوين ، وبيوت وغيرها . ولم تكن هذه الدار اول تملك للشيخ عيسى في غزة ، فقد امتلك دارا ، بمحلة الزيتون ، بخط الخضر ، باعها بثمن قدره ستة آلاف وثمانية قروش ، قبل اربعة اشهر من شرائه الدار الاخرى .

للبحث صلة

(٤ ــ مظاهر اقتصادية)

الحواشي :

(١) انظر حول حكم افراد هذه الاسرة ومماليكهم الامير فروخ ، كتابنا : بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني الى حملة نابليون برنابرت ، ١٥١٦ ـ ١٧٩٨ ، ط ٢ ، دمشق ، ١٩٦٨ ، ص ١٦٤ ، ١٩٩ ـ ٢٠٠ ، ٢٠٨ .

(٢) انظر حول حكم حسين بشا ابن مكي في دمشق ومهاجمة البدو قافلة الحج الشامي ، التي كانت بامرته ، كتابنا :
The Province of Damascus, 1723 - 1783, paperback ed., Khayats , Beirut, 1970, 209 ff.,

(٣) الخوري ميخائيل بريك ، تاريخ الشام (١٧٢٠ ـ ١٧٨٢) ، نشره الخوري قسطنطين الباشا ، حريصا ، ١٩٣٠ ، ص ٣٦ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٢ .

(٥) انظر مصور هذا الطريق في كتابنا : بلاد الشام ومصر ، ص ٤٧٣ .

(٦) انظر : مصطفى مراد الدباغ ، بلادنا فلسطين ، دار الطليعة ، ج١ ، ق ٢ ، ص ٩٧ . وانظر حول طريق الحج المصري ، كتابنا : بلاد الشام ومصر ، ص ٤٧٥ .

(٧) سجل غزة ، ص ١٢ مكرر ، صورة امر من اسماعيل كامل باشا ، بتاريخ١٢ جمادي الثاني ١٢٧٣/(٧ شباططط ١٨٥٧) .

(٨) سجل غزة ، ص ٥٩ .

(٩) انظر : K. Baedeker, **Palestine et Syrie, Manuel du Voyageur,** Deuxième édition, Leipzig, 1893, p. 159.

(١٠) سجل غزة ، ص ٨٣ : صورة مراسلة ، ص ٣٥٨ : صورة مراسلة .

(١١) انظر الدراسة المفصلة لهذه القرى التي قام بها الدباغ ، ج١ ، ق٢ ، ص ١٨٩ ـ ٣٠٦ .

(١٢) عارف العارف (قائمقام غزة) ، تاريخ غزة ، مطبعة دار الايتام الاسلاميـــة في بيت المقدس ، ١٣٦٢/١٩٤٣ ، ص ١٩٧ .

(١٣) Baedeker, p. 159

(١٤) العارف ، ص ٢٠٩ .

(١٥) الدباغ ، ج١ ، ق٢ ، ص ٩٩ .

(١٦) انظر حول المنظار ، العارف ، ص ٣٢٧ ، الدباغ ، ج١ ،ق٢، ص ٩٩ ، وانظر ايضا :
Baedeker, p. 159; Martin M. Meyer, **History of the City of Gaza,** 1st ed. Columbia University Press, 1907, reprinted by AMS Press, N. Y. 1966, pp. 109- 111.

(١٧) انظر :
André Raymond, **Artisans et Commerçants au Caire au XVIIIe Siècle**, 2 tomes, Damas, 1973, 1974, II, p. 855.

(١٨) Reconnaissance of Gaza, of the villages of Harrat IT TE Fear and Sajaeah, by Lt Aldrihc RI Engrs, June, 1841.

(١٩) انظر :
Amnon Cohen and Bernard Lewis, **Population and Revenue in the Towns of Palestine in the Sixteenth Century**, Princeton University Press, 1978, pp. 117 - 677.

(٢٠) Baedeker, p. 159

(٢١) G. Gatt, « Legende zum Plane von Gaza », ZDVP (**Zeitschrift des deutschen Palestina Vereins**), XI (1888), pp. 149-159.

(٢٢) Meyer, p. 108

(٢٣) انظر بصورة خاصة Cohen and Lewis, p. 127 :

(٢٤) Ibid., p. 128

(٢٥) **Ibid.**, p. 120, n. 15

(٢٦) انظر ما يلي ، ص ٢٩ .

(٢٧) **Encyclopaedia of Islam**, 2nd ed., s, v. Ghazza, pp. 1080-1081.

(٢٨) ص ٢٥٥ .

(٢٩) ذكر العارف ، ص ٢٥٥ ، ان تسميتها تعود الى شجاع الدين عثمان الكردي الذي استشهد في غزة سنة ٦٣٧/ (١٢٣٩ ـ ١٢٤٠) ، ابان الحروب الصليبية . وذكر الدباغ ، ج١ ، ق٢،ص٥٣، احتمال نسبة الشجاعية الى شجاع الدين عثمان الكردي الذي استشهد بغزة، ولكنه،في هامش ٢ ، رجح ان الاسم نسبة الى « السجاعية » ، وهي بلدة من اعمال «المحلة الكبرى» ، في مصر ، وان جماعة منها نزلت غزة وسميت البقعة التي استقرت فيها باسم وطنها الاول.

(٣٠) ذكر العارف ، ص ٢٥٦ ، ان التسمية نسبة الى القبائل التركمانية التي سكنت غزة ، في القرن الثالث عشر ،في عهد السلطنة المملوكية . ولا ندري اذا كان للتسمية من علاقة بمسجد ركن الدين التركماني الذي بناه ركن الدين عمر بن خليل التركماني الغزي في ٧٨٢/(١٣٨٠ ـ ١٣٨١) ،والذي ذكر العارف ، ص ٣٥٣ ، انه اندثر في عهده .

(٣١) ذكر العارف ، ص٣٤٩ ، ان كثيرين يظنون ان الذي بنى هذا الجامع هو جان بردي الغزالي والي الشام (ومن ضمنها غزة) في مطلع الحكم العثماني .

(٣٢) هناك مسجد اخر باسم محمد المغربي تسمى به خط في محلة البرجلية . وقد اشار العارف ، ص ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، الى مسجد المغربي ، المسمى ايضا بمسجد الشيخ المغربي ، وانه في حي الدرج. والمعروف لدينا ، من خلال الوثائق الشرعية، ان خط مسجد الشيخ محمد المغربي وجد في محلة البرجلية التي اندمجت ، في زمن العارف ، وما قبله بحارة الدرج . لذا فمسجد المغربي الذي اشار اليه العارف هو مسجد محمد المغربي . وبقي مسجد علي المغربي دون تعريف .

(٣٣) هكذا وردت كتابتها في الوثائق الشرعية ، وستبقى كتابة الاسماء كما وردت .

(٣٤) ذكر العارف ، ص ٣٥٣ ، ان مسجد الشيخ مسافر ، في حي السجاعية ، كان مندثرا في زمنه. وذكر ان الذي انشاه هو الحاج سعد الدين مسافر بن قنبغلي احد المماليك السلطانية ، في عام ٧٠٦/(١٣٠٦ - ١٣٠٧) .

(٣٥) لعله اشارة الى مسجد العابد ، الذي ذكر العارف ، ص ٣٥١ ، انه كان مهجورا في زمنه ، وانظر ايضا ، العارف ص ٣٥٤ .

(٣٦) نسبة الى جامع الباسطية . وجاء في الوثائق تعبير ((خربة جامع الباسطية)) ، سجل غزة ، ص ٩٩، ١٨ جا ٧٤/(٤ كانون الثاني ٥٨) ، ولا ندري هل الجامع كان خربة ام ان خربة وجدت قرب الجامع فعرف بها . وذكر العارف ، ص ٣٥٣، ان هذا المسجد كان مندثرا في زمنه ، وقامت في مكانه مطحنة زمو .

(٣٧) ذكر العارف ، ص ٣٥٣ ، ان هذا المسجد كان مندثرا في زمنه .

(٣٨) اشار اليها Gatt, p. 157 في عام ١٨٨٧ انها سافية اخليل .

(٣٩) ذكر العارف ، ص ٣٥٢ ، مسجد الشيخ الباز في حي التفاح بغزة ، وانه كان مندثرا بكامله في زمنه . وقد يكون ان الشيخ الباز هذا تسمى خط الباز باسمه في محلة البرجلية او ان مسجد الشيخ الباز كان في محلة البرجلية ، وسمي الخط ، بالنسبة اليه ، اختصارا بخط الباز .

(٤٠) ذكر العارف ص ٣٥٠ ان هذا المسجد انشيء من قبل شهاب الدين احمد ازفير بن الظفر دمري في سنة ٧٦٢/(١٣٦٠ - ١٣٦١) ، وينسب الى ظفر دمر من بلاد المغرب ، وانه عامر الى يومه .

(٤١) لم يرد ذكره في كتاب العارف ، سواء بين اسماء المساجد القائمة او المهجورة او المندثرة ، او بين المزارات .

(٤٢) لا نعلم فيما اذا كان للشيخ علي ابو الكاس مقام او مسجد اندثر (لم يشر اليه ، على اية حال ، العارف) في هذا الخط واشار Gatt, p. 151 الى مقبرة ابو الكاس في غزة .

(٤٣) ذكر العارف ، ص ٣٤٢ ،، والدباغ ، ج١ ، ق٢ ، ص ١٢٦ ، ان هذا الجامع من الجوامع الكبيرة في غزة ، ويأتي بعد الجامع العمري الكبير من حيث الحجم ومتانة البناء ، والذي بناه هو احمد ابن عثمان من رجال القرن الثامن الهجري .

(٤٤) لا نعرف الاسم الكامل لهذا الشيخ ولا لماذا نسب الخط اليه .

(٤٥) اشار العارف ، ص ٣٣٠ ـ ٣٣٧ ، والدباغ ، ج١ ، ق٢ ، ص ١٢٤ـ١٢٦ ، الى الجامع العمري الكبير وانه قائم في محلة الدرج ، وانه بني في مكانه ، في الاصل ، معبد وثني ، ثم كنيسة بيزنطية . ولكن الوثائق الشرعية في فترتنا ذكرت خط الجامع الكبير في محلة الشجاعية وكذلك في محلة البرجلية ، وربما أن الخط استمر في المحلتين نظرا لان الجامع واحد . وبما ان العارف ،ص٢٥٥، حين تعداد احياء غزة ، لم يشر الى محلة البرجلية ، التي يعتقد انها دمجت بحي الدرج ، فان هذا يفسر ورود الجامع الكبير في حي الدرج في تصنيفه . انظر وصف الجامع الكبير حوالي عام ١٨٩٠ في كتاب Baedeker, p. 159

(٤٦) ذكر العارف ، ص ٣٥٠ ، ان هذا الجامع واقع في حي الشجاعية ، ولا يعرف عن ماضيه شيئا .

(٤٧) ذكر العارف ، ص ٣٥٠ ، ان التسمية نسبة الى اسم زوجة احد حكام غزة العثمانيين .

(٤٨) التسمية ، حسب الرواية المحلية ، بالنسبة الى جزء من سور غزة القديم ، الذي كثرت فيه الابراج ، انظر Cohen and Lewis, p. 117 n. 6

(٤٩) اشار العارف ، ص ٣٥١ ، الى ان هذا الجامع ، الذي اضحى في عهده في حي الدرج ، هجره الناس ، مع جوامع اخرى ، لقلة استعمالها ، او لعدم تصليح الخراب فيها . وورد هذا الخط ايضا في محلة الدرج ، انظر فيما يلي ، ص ١٨ .

(٥٠) ذكر العارف ، ص ٣٤٨ ، وجود مسجد زاوية الهنود . وحول هذه الزاوية ، انظر فيما يلي ، ص ٢٠ .

(٥١) لم يرد في كتاب العارف مسجد بهذا الاسم . ولاندري اذا كان لهذه التسمية من علاقة باسم الشيخ عياد بن الشيخ عبد الله الايبكي ، الذي ذكر العارف ، ص ٣٤٠ ، انه مدفون بالقرب من السيد هاشم .

(٥٢) ذكر العارف ، ص ٣٤٧ ، ان هذا المسجد كان صغيرا ، وانه ينسب الى فرج ، عبد السيد محمد خطاب ، من اواخر القرن العاشر (اواخر القرن السادس عشر)، وانه دفن في ذلك الموقع وبني مسجد عنده .

(٥٣) انظر فيما سبق ، ص ١٦ ، حاشية ٣٢ . لعل هذا المسجد هو الذي اشار اليه العارف ، ص٣٤٦، ٣٤٧، وانه كتب على مدخله ان الذي أمر بانشائه هو شاهين بن عبد الله الكجكلي، واوقف الاوقاف عليه في ١٣٨٤/٨٧٦ ـ ١٣٨٥ .

(٥٤) لا تتوافر معلومات حوله .

(٥٥) ذكر العارف ، ص ٣٥١ ، ان مسجد الهليس كان مهجورا في زمنه .

(٥٦) انظر فيما يلي ، ص ١٨ .

(٥٧) انظر فيما يلي : مظاهر اقتصادية .

(٥٨) انظر فيما يلي : مظاهر اقتصادية .

(٥٩) ذكر العارف ، ص ٣٥٢ ، ان هذا المسجد ، الذي كان مندثراً في عهده ، بني في القرن الثامن الهجري ، وسمي كذلك لان فيه قبر الشيخ علي الاندلسي المتوفي رجب ٧٥٩/(حزيران ١٣٥٨) .

(٦٠) ذكر العارف ، ص ٣٥٢ ، انه من الساجد المندثرة في زمنه وان مقبرة حلت مكانه .

(٦١) ذكر العارف ، ص ٣٣٧ ، ان هذا الجامع ، في حي الدرج ، من اكبر جوامع غزة واتقنها بناء ، وانه يعتقد ان السيد هاشم جد الرسول الكريم مدفون فيه ، وقيل انه بني في ١٢٦٨/(١٨٥١ – ١٨٥٢) من قبل السلطان العثماني عبد المجيد (١٨٣٩ – ١٨٦١) . ولكن مما يشكك في هذا الكلام ما جاء في وصف هذا الجامع في كتاب Baedeker, p. 159 ، في حوالي عام ١٨٩٠ من ان هذا الجامع assez vielle ، وانه رمم في ذلك القرن ، أي التاسع عشر .

(٦٢) ذكر العارف ، ص ٣٥٢ ، مسجد العجمي بانه من المساجد التي اندثرت في زمنه ، ولكنه ذكر ان موقعه في حي الزيتون ، ونظرا لان الوثائق الشرعية ذكرت خط مسجد العجمي في حي البرجلية ومسجد محمد العجمي في حي الزيتون ، ولعل الاسمين للشخص نفسه وان خط مسجد العجمي، امتد في الحيين ، أو ان خط مسجد العجمي في البرجلية هو غير خط مسجد محمد العجمي في محلة الزيتون .

(٦٣) ذكر العارف ، ص ٣٥١ ، ان جامع الشيخ منصور ، في حي الدرج ، بجوار خان الكتان ، كان مهجورا في عهده .

(٦٤) وجد خط في محلة الدرج يحمل اسم مسجد البلاطة ، انظر فيما يلي ، ص ١٨ ، والتشابه في التسمية ربما يفسره ان الخط امتد في المحلتين باسم واحد تقريبا (مع اختلاف بين جامع ومسجد). ولا نعرف دلالة « البلاطة » .

(٦٥) لا تتوافر معلومات حول هوية الشيخ شرف .

(٦٦) لم يشر اليه العارف بين المساجد القائمة ، او المهجورة ، أو المندثرة . واذا لم يكن له من اسم اخر فلعله يندرج تحت جملة « جوامع سمعت بها ولكني لم اعثر لها على أثر » ، كما ذكر العارف ، ص ٣٥٣ .

(٦٧) ذكر Gatt, p. 157 ساقية الدرجية في غزة عام ١٨٨٧ ولعلها ساقية الدرج .

(٦٨) لا نعلم دلالة الكلمة .

(٦٩) يبدو ان جامعا كان مندثرا في زمن العارف ، ص ٣٥٢ ، قد اقترن بالزاوية .

(٧٠) ذكر اوليا جلبي ، الذي زار غزة في عام ١٦٤٩(انظر العارف ، ص ١٧٩) ، ان في غزة قلعة تبعد ساعة عن البحر الى الشرق . ولم ترد في الوثائق الشرعية ، في فترة الدراسة ، معلومات عن القلعة . واقد اشار الى هذه القلعة الياس ديب مطر في كتابه المطبوع عام ١٨٧٤ ، وعنوانه : العصور الدرية في المملكة السورية ، وذكره الدباغ ، ج١ ، ق٢ ، ص ٩٨ .

(٧١) انظر فيما سبق ، ص ١٧ .

(٧٢) يظن ان عثمان قوشقار الباني الاصل ، انظر العارف ، ص ٣١٩ .

(٧٣) لم يتبين لنا وجه التسمية .

(٧٤) وجد في هذا الخط دار اولاد شبير (سجل غزة ، ص ١٨٠ ، ١٧ر٧٥/ (٢٤ تشرين الثاني ٥٨) ويبدو انه سمي نسبة اليها .

(٧٥) ذكر العارف ، ص ٣٥٤ ، مزار الشيخ عطية ، الذي كان مسجدا ، وهو في زمنه مزار فيه قبر بنت الامام الشافعي ، وخادمه الشيخ عطية ، واضاف، ص ٣٥١، ان المسجد اصبح مهجورا في عهده .

(٧٦) ذكر العارف ، ص ٣٤٠ ، انه من الجوامع الشهيرة بغزة في زمنه ، وانه نقش على بابه الخارجي ان سنجر بن عبد الله الجاولي ، نائب غزة في ٧١١ – ٧٢٠/(١٣١١ – ١٣٢٠) وفي ٧٤٠/ (١٣٣٩ – ١٣٤٠) امر ببنائه .

(٧٧) عرف ايضا بجامع كاتب الولاية ، كما يقول العارف ، ص ٣٣٨ ، والدباغ ، ج١ ، ق٢ ، ص ١٢٧ واضاف العارف انه بالقرب من كنيسة الروم الارثوذكس ، وانه نقش على بابه ان احمد بك كاتب الولاية امر ببناء هذا الجامع في اوائل ذي القعدة ٩٩٥/ (اوائل تشرين الاول ١٥٨٧) . وقد اشار اليه Gatt, p. 152 باسم جامع كاتب ولايات .

(٧٨) من الجوامع التي اندثرت تماما في عهد العارف ، انظر ص ٣٥٢ .

(٧٩) ذكرها Gatt, p. 152 ، من جملة سواقي غزة . يبدو انه وجد عندها مسجد عرف بمسجد القيدة، انظر العارف ، ص ٣٥٢ .

(٨٠) ذكر العارف ، ص ٣٥١ ، ان مسجد الشيخ الياس يقع ، في زمنه ،امام مقبرة ال الشوا ،بالقرب من زاوية الشيخ عابد (انظر فيما سبق ، ص١٦) ، وانه كان مهجورا انذاك .

(٨١) اشار العارف ، ص ٣٤٩ ، الى مسجد العجمي ، في حي الزيتون ، والى قيام الصلوات الخمس فيه. وذكر ان هناك مسجدين بهذا الاسم واحد في حي العجمي واخر في حي المباشر لكنهما في حالة من الخراب شديدة . ثم ذكر ص ٣٥٢ ،ان مسجد العجمي ، في محلة الزيتون ، كان مندثرا في زمنه ، ولا نعلم أي مسجد يتفق مع المسجد الذي ذكرته وثائق غزة الشرعية. وذكر Gatt, p. 152 جامع العجمي . انظر فيما سبق ، ص ١٧ .

(٨٢) ذكر العارف ، ص ٣٥١ ، ان هذا المسجد كان مهجورا في زمنه .

(٨٣) لا تتوافر معلومات عنه .

(٨٤) كانت اسرة شرير من الاسر الكبيرة في غزة في فترة دراستنا .

(٨٥) لا تتوافر معلومات عنه .

(٨٦) من المساجد التي ذكرها العارف ، ص ٣٥١ ، بانها مجهورة في زمانه ، واطلق عليه لقب جامع .

(٨٧) سمي بذلك لانه اعلى من المناطق المجاورة ويشعر المرء وكأنه يرتقي درجا للوصول اليه ، انظر ، العارف ، ص ٢٥٥، و Gatt, p. 142 .

(٨٨) ذكره العارف ، ص ٣٥١ ، باسم جامع الشيخ ظريف ، وانه في حي الدرج ، وكان مهجورا في زمنه

(٨٩) لعل التسمية مشتقة من جامع الشيخ ذكري ،الذي ذكرGatt, p. 142 وجوده في غزة في ١٨٨٧ .

(٩٠) لعل التسمية نسبة لمسجد خالد ، الذي يحمل كتابة تذكر انه جدد في أوائل جمادي الاول ٩٥٥/ (اواسط حزيران ١٥٤٨) ، وانه يضم ضريح الشيخ خالد المتوفي سنة ١٣٤٨/٧٤٩ ـ ١٣٤٩ ، انظر ، العارف ، ص ٣٤٧ .

(٩١) هناك خط اخر باسم الخرابة ورد في محلة البرجلية (انظر فيما سبق ، ص ١٧) ، والتسميات تشير الى كثرة الخرائب في هذين الخطين .

(٩٢) انظر فيما سبق ، ص ١٧ .

(٩٣) انظر فيما يلي ، مظاهر اقتصادية .

(٩٤) انظر فيما يلي ، مظاهراقتصادية .

(٩٥) يبدو ان التسمية لمزار الشيخ شعبان ، الذي كان من أولياء غزة ، او ربما لمقبرة الشيخ شعبان ، انظرGatt, p. 152, Baedeker, p. 159 اذا كان الشيخ شعبان هذا هو الذي ذكره العارف ، ص٣٥١،حين اورد اسم مسجد الشيخ شعبان ابي القرون ووصفه بانه مهجور فربما تكون التسمية مشتقة ايضا من هذا المسجد .

(٩٦) لعل التسمية نسبة الى جامع البيمارستان الذي ذكره العارف ، ص ٣٥٢ ، بانه من الجوامع التي اندثرت في زمنه ، وان به رباطا انشاه الملك الناصر محمد بن الملك المنصور قلاوون سنة ٧٣٠/ ١٣٢٩ ـ ١٣٣٠ ، وانه بقي عامرا حتى عام ١٢١٥/١٨٠٠ ، اذ تهدم ابان هجوم نابليون بونابرت .

(٩٧) لعل التسمية بالنسبة الى مقبرة الخروبي التي ذكرها Gatt,p.151

(٩٨) كان هذا الجامع عامرا في زمن العارف ، انظر، ص ٣٤٠ ، وتسميته بالنسبة الى الشيخ عبد الله الايبكي من مماليك عز الدين ايبك المدفون بجانبه .

(٩٩) لا تتوافر معلومات حول هذا الجامع .

(١٠٠) لم يرد في كتاب العارف مسجد بهذا الاسم ، لعله اتخذ تسمية اخرى .

(١٠١) انظر فيما يلي ، مظاهر اقتصادية .

(١٠٢) ذكره العارف ، ص ٣٤٩ ، بانه يقع الى جانب بئر الاجمقية ، انه سمي كذلك لوجود سدره بالقرب منه .

(١٠٣) لعل التسمية نسبة الى اسرة الشرفا التي ذكرتها وثائق غزة الشرعية في فترة دراستنا.

(١٠٤) ذكرها Gatt, p. 154. في ١٨٨٧ ، وذكر العارف ، ص ١٧٧ ، انها بنيت في عهد حكام غزة من ال رضوان في القرن السادس عشر ،

(١٠٥) هناك خط مسجد كاتب بمحلـة الزيتون ـ انظر فيما سبق ص ١٧ ـ مما يدل على ان هذا الخط مر بمحلتي الزيتون والخضر .

(١٠٦) انظر فيما سبق ، ص ١٧، حاشية ٨٢ ، ويبدو ان هذا الخط مر بمحلتي الزيتون والخضر .

(١٠٧) لعلها سميت كذلك لكون سكانها ، كما قيل (العارف ، ٢٥٥) ينتسبون الى عامر بن لؤي .

(١٠٨) انظر فيما سبق ، ص ١٦،حاشية ٣٢.

(١٠٩) George Makdisi, « Muslim institutions of learning in eleventh-century **Baghdad», Bulletin of the School of Oriental and African Studies,** London, XXIV (1961), pp. 1 - 56.

(١١٠) ص ٣٣٠ ، ٣٣٦.

(١١١) ذكره العارف ، ص ٣٣٠ ، باسم جامع المحكمة ، سجل غزة ، ص ١٢٣ ، ٧ ذا ٧٤/ (١٩ حزيران ٨ ٥) .

(١١٢) انظر فيما سبق ، ص ١٧ .

(١١٣) ذكر العارف ، ص ٣٥٢ ، انه كان مندثرا في زمنه .

(١١٤) سجل غزة ، ص ٢٧٨ ، ٥جا ٧٦/ (٣٠ تشرين الثاني ٩ ٥) .

(١١٥) ص ٣٤٨ .

(١١٦) ذكر العارف ، ص ٣٥٣ ـ ٣٥٥ ، عشرة من هذه الزيارات في غزة .

(١١٧) انظر فيما سبق ص ١٧ ، وانظر : سجل غزة، ص ١٢٣ ، ٧ ن ٧٤/ (٢١ نيسان ٨ ٥) .

(١١٨) سجل غزة ، ص ٣٧١ ، ٧ م ٧٧/(٢٦ تموز٦٠) .

(١١٩) انظر كتابنا : العرب والعثمانيون ، ١٥١٦ ـ١٩١٦ ، دمشق ، ١٩٧٤ ، ص ١٣١.

(١٢٠) سجل غزة ، ص ٢٧٥ ، ختام د ٧٦ / (٢٥ تشرين الثاني ٥٩).

(١٢١) ص ٣٤٨

(١٢٢) يبدو ان هذه الزاوية ضمت جامعا ، عرف بجامع ابي مدين الغوث . وقد ذكر العارف ، ص ٣٥٢ ، انه كان مندثرا في زمنه ، ووصفه انه في حي الدرج ، الذي اندمج في حي البرجلية .

(١٢٤) سجل غزة ، ص ٦٠ ، ١١ ص ٧٤/(١ تشرين الاول ٥٧) .

(١٢٥) Baedeker, p. 158.

(١٢٦) انظر فيما سبق ، مظاهر اقتصادية .

(١٢٧) انظر فيما يلي ، مظاهر اقتصادية .

(١٢٨) سجل غزة ، ص ١٩٠ ، صورة امر من والي القدس الى نائب الشريعة بغزة ، بتاريخ ٢ ج ٧٥/(٧ كانون الثاني ٥٩) .

(١٢٩) سجل غزة،ص ١٩٠ ، صورة امر من والي القدس الى نائب الشريعة بغزة ، بتاريخ ٢ ج ٧٥/(٧ كانون الثاني ٥٩).

(١٣٠) سجل غزة ، ص ١٤٥ ، ٢٥ذ٧٤/ (٦ اب ٥٨) .

(١٣١) سجل غزة ، ص ٨٣ ، صورة مراسلة ،بتاريخ غرة ربيع الاول ٧٤/(٢٠ تشرن الاول ٥٧) ، ص ٣٥٨ ، صورة مراسلة ، غرة ذي الحجة ٧٦/(٢٠ حزيران ٦٠).

D. Sourde